



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة بلحاج بوشعيب / عين تموشنت

كلية العلوم الإقتصادية التجارية و علوم التسيير

مذكرة تخرج ضمن متطلبات لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير

تخصص : إقتصاد نقدي و بنكي

تحت عنوان:

طبيعة نظام الصرف في قانون المالية

تحت إشراف الأستاذ:

د.سي مُجّد كمال

من إعداد الطالبتين :

✓ كرزاز عائشة

✓ هاشم شهيناز

أعضاء لجنة المناقشة :

أجامع إبراهيم رئيسا.....جامعة بلحاج بوشعيب

سي مُجّد كمال مشرفا..... جامعة بلحاج بوشعيب

سي مُجّد فايزة ممتحنا..... جامعة بلحاج بوشعيب

السنة الجامعية : 2021 / 2020

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

1438

شكر وتقدير:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ والسلام على أشرف المرسلين خاتم النبيين وعلى اله وصحبه ومن

تبعهم بالإحسان إلى يوم الدين..... اشكر الله غز وجل الذي يسر لنا الطريق ووفقنا على

اعداد هذا العمل المتواضع.

أتقدم بجزيل الشكر وخالص العرفان والتقدير إلى: الدكتور : سي محمد كمال الذي شرفنا

بقبول الإشراف على هذه المذكرة متمنين له بمزيد من النجاح في مشواره العلمي.

أتقدم بجزيل الشكر لجميع أساتذتي بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية

تخصص: اقتصاد نقدي و بنكي ، بجامعة بلحاج بوشعيب بعين تموشنت، وزملائي طلبة

الماستر بقسم علوم التسيير .

إهداء:

الحمد لله و كفى و الصلاة على الحبيب المصطفى و أهله و من وفى أما بعد :
الحمد لله الذي وفقنا لتثمين هذه الخطوة في مسيرتنا الدراسية بمذكرتنا هذه ثمرة
الجهد و النجاح بفضلته تعالى مهداة إلى من علمتني ثمرة جهدي هذا ثمرة جهدي
هذا إلى اعز و اغلي إنسانة في حياتي، التي أنارت دربي بنصائحها و منحنتني القوة
و العزيمة و كانت سببا في مواصلة دراستي إلى الغالية على قلبي

" أمي "

لكل العائلة الكريمة التي ساندتني من إخوة و أخوات إلى رفيقات المشوار

التي قسمني لحظاته رعاهم الله و وفقهم:

رياحي مليكة - هاشم شهيناز

إلى كل من كان له أثر على حياتي و إلى كل من أحبهم قلبي و نسيهم قلبي

عائشة و شهيناز

فهرس المحتويات

أ.....	المقدمة العامة
1.....	تمهيد
2.....	النظام النقدي الدولي في ظل قاعدة الذهب
2.....	مراحل تطور نظام الذهب
2.....	أ. النظام المعدني
2.....	ب. نظام المعدنين
7.....	1-النموذج الكلاسيكي لنظام الذهب
7.....	2-ميكانيكية التوازن التلقائي
9.....	3-مزايا وخصائص نظام الذهب
10.....	4-أختيار النظام الذهبي
12.....	5-أسباب فشل نظام الذهب
14.....	النظام النقدي في ظل اتفاقية بريتون وودز
20.....	تصنيفات أنظمة سعر الصرف الحديثة
29.....	خلاصة الفصل
32.....	تمهيد
33.....	مسار تطور سياسة سعر الصرف في الجزائر 1964-2015
33.....	مراحل تطور نظام الصرف في الجزائر
33.....	1: سياسة سعر الصرف الثابت 1964-1974:
38.....	2-2 التخفيض الصريح:
39.....	3-سياسة التحرير الجزئي للدينار الجزائري (1994-2015):
41.....	1-تصنيف أنظمة الصرف الفعلية وفق (LYS)
47.....	خلاصة الفصل

قائمة الجداول :

.....18.....	الجدول رقم (1): تصنيف أنظمة سعر الصرف الحديثة.
.....37.....	الجدول (3): سعر صرف الدينار مقابل الدولار خلال فترة الانزلاق التدريجي
.....38.....	الجدول (4): سعر صرف الدينار مقابل الفرنك الفرنسي في السوقين في فترة الانزلاق التدريجي.
.....39.....	الجدول (5): سعر صرف الدينار مقابل الدولار خلال الفترة 1994-1992.
.....39.....	الجدول (6): سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي خلال 2002-1994
.....40.....	الجدول (7): سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي خلال 2015-2003
.....42.....	الجدول (8): تصنيف أنظمة الصرف وفق Levy-Yeyati And Sturzenegger:
.....43.....	الجدول (9): حدود متغيرات تصنيف Levy-yeyati and sturzenegger:
.....44.....	الجدول (10): حدود متغيرات التصنيف
.....45.....	الجدول (11): تطور سعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة (2015-2000)

المقدمة العامة

تقديم:

يعتبر تطور عمليات التجارة الدولية الخارجية في ظل تقلبات السوق الدولية المحرك الرئيسي الذي أدى إلى تزايد الاهتمام باستقرار النظام النقدي الدولي، فمن خلال المسح التاريخي للعلاقات الاقتصادية الدولية نجد أن الأنظمة النقدية الدولية عرفت عدة تطورات أفرزتها جملة من العوامل والظروف والاختلالات، وكذا حالات عدم الاستقرار المالي والاقتصادي لدول العالم، حيث شهدت الأنظمة النقدية الدولية ثلاثة أنظمة رئيسية مختلفة، وذلك راجع إلى ما عاشته الاقتصاديات الدولية آنذاك.

فرضت على العالم إيجاد إطار عملي لتنظيم المعاملات الدولية قصد التحكم في الاختلالات الاقتصادية، حيث يحتل سعر الصرف في هذا الإطار مكانة الصدارة لكونه العامل الأساسي في ضمان استقرار النظام النقدي، الذي شهد بدوره منذ سنة 1870 أمطاً رئيسية من أنظمة أسعار الصرف، ابتداء من قاعدة الذهب، ثم نظام بروتن وودز وأخيراً النظام النقدي الحالي، والتي كانت كلها تركز على قطبين رئيسيين إما التعويم من خلال ترك قيمة العملة تتحدد وفق تفاعل قوى السوق، أو الثبات من خلال الربط بعملة واحدة أو بسلة من العملات وإعطائها قيمة رسمية غير حقيقية مع عدم قابلية التحويل، و التدخل الدائم للسلطات في السوق بهدف المحافظة على استقرار العملة و ضمان الاستقرار الداخلي للاقتصاد، وبالمقابل لم يكن للعديد من الدول القدرة على التوجه أحد القطبين نظر لصعوبة شروط تطبيقها، لما جعلها تتجه بشكل غير رسمي لضوء أنظمة سعر الصرف الوسيطة التي تعتبر كمزيج بين التعويم والثبات، آخذة استقلالية السياسة النقدية من الأنظمة العائمة والمصدقية من الأنظمة الثابتة، حيث تترك العملة تتحدد في السوق وفق تفاعل العرض والطلب مع توجيهها إلى المسار الذي تحدده السلطات عن طريق الرقابة، في ظل التدخل في سوق الصرف أو ربطها ضمن هامش تقلب متحركة وواسعة تتغير حسب السياسة الاقتصادية للدولة، وذلك ما خلق نوع من التناقض بين ما تصرح به الدول وما تطبقه فعال، وهو ما دفع صندوق النقد الدولي بعد 1999 إلى تغيير الترتيب المتبع من الأنظمة الرسمية Jure إلى الأنظمة الفعلية Facto، مع ظهور مجموعة من الدراسات و النقاشات المتخصصة حملت في طياتها تصنيفات بديلة تسمح للدول باختيار نظام الصرف الملائم لاقتصاداتها.

يعتبر اختيار نظام الصرف من أكثر القرارات تعقيداً في السياسة الاقتصادية، حيث لا يوجد نظام صرف واحد ملائم لكل الدول بل يختلف الاختيار باختلاف الخصائص الهيكلية للاقتصاد، لذلك توجد مجموعة من المحددات التي بتوفرها يمكن تطبيق النظام المناسب . خلال عشرية التسعينيات دخلت الجزائر في إصلاحات اقتصادية شاملة مدعومة من قبل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، تجسدت في برنامج التعديل الهيكلي وذلك بغرض الانتقال نحو اقتصاد السوق. وقد كان من بين بنود هذا البرنامج إصلاح نظام سعر الصرف من خلال

التخلي عن نظام الصرف الثابت والتحرك نحو نظام الصرف المرن ابتداء من أكتوبر 1994، وعلى إثر ذلك تبنت الجزائر خيار التعويم الموجه كنظام جديد لإدارة سعر صرف الدينار، وأصبح أهم هدف لسياسة الصرف هو الحفاظ على استقرار سعر الصرف الحقيقي الفعلي للدينار.

❖ ومن هذا المنطلق تبرز لنا الإشكالية التالية:

ماهية طبيعة نظام الصرف في قانون المالية؟

وللوقوف على هذه الإشكالية، نقوم بطرح التساؤلات الفرعية التالية:

1. ما هي مراحل تطور النظام النقدي الدولي؟
2. ما هي أسباب ظاهرة الخوف من تعويم الدينار الجزائري وما أثره على الاقتصاد الكلي في الجزائر؟
3. هل نظام سعر الصرف في الجزائر ثابت؟
4. هل نظام سعر الصرف في الجزائر هو الاختيار الأمثل؟

❖ فرضيات الدراسة:

يتطلب تحليل الإشكالية اختيار مجموعة من الفرضيات التي تعتبر كإجابة مبدئية على مختلف التساؤلات المطروحة فيها:

- نظام الصرف في الجزائر نظام معود مدار .

1. مراحل تطور النظام النقدي الدولي باختصار نظام قاعدة الذهب، أسعار الصرف ما بين الحربين، نظام بريتون وودز، ويليه النظام الدولي المعاصر.
2. تعتبر الأعطاب الهيكلية المتمثلة في الخطأ المبدئي وحساسية سعر الصرف للتغير في الأسعار من أهم الأسباب الخوف من التعويم.
3. وجود أثر سلبي وحساسية مرتفعة لتقلبات أسعار الصرف على التضخم والنتاج الداخلي الخام في الجزائر.
4. نظام سعر الصرف في الجزائر مدار كما أعلنه البنك الجزائري.
4. نظام سعر الصرف في الجزائر هو أقرب لنظام سعر الصرف الزاحف وفق De jure وليس لما يعرف

.De facto

❖ أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في الأهمية البالغة التي يتمتع بها موضوع النظام النقدي الدولي في ظل التكاملات الاقتصادية والنقدية التي جاءت به، ومعرفة ما إذا كان سعر الصرف في الجزائر ثابت أو مرن وأهم التطورات التي طرأت على نظام الصرف الجزائري بصفة عامة، وعليه تأتي هذه الدراسة إيماناً منا بأهمية الإسهام في إثراء هذا النقاش بشكل موسع ومستفيض من أجل تقييم نظام سعر الصرف في الجزائر.

❖ أهداف الدراسة

تتجلى أهداف الدراسة في:

1. إبراز مراحل تطور النظام النقدي الدولي ومدى تأثيره على دول العالم.
2. إبراز انعكاسات النظام النقدي الدولي على الجزائر وكذا النظام النقدي المتبع.
3. تسليط الضوء على الجدل الدائر حول إشكالية تحقق ظاهرة الخوف من التعويم في الجزائر بالاعتماد على الأدبيات والبراهين التجريبية المتوفرة.

❖ منهج الدراسة:

حتى نعطي الموضوع محل الدراسة حقه من التحليل والتدقيق وتسليط الضوء على مكوناته، وبالتالي نتمكن من بلورة رؤية تساعد على تجاوز الإشكالية باقتراح حلول وإجابات موضوعية وواقعية، تم الاعتماد على الجانب الوصفي من أجل الإلمام بالجوانب النظرية للدراسة، وكذا المنهج التحليلي والذي يساعد بشكل كبير على تفسير البيانات من خلال استعراض الجداول والمعطيات المتعلقة بالموضوع وتحليلها، وإلى جانب المنهج استخدمنا أدوات للدراسة تمثلت في البرامج الإحصائية المتخصصة مثل EXEL .

❖ حدود الدراسة:

وعلى هذا الأساس فإن إطار هذه الدراسة لا يعدو كونه تسليط الضوء على طبيعة النظام النقدي الدولي ومراحل التطور التي مر بها، مع دراسة ظاهرة الخوف من التعويم، والاختيار الأمثل لنظام سعر الصرف. فمن حيث الإطار المكاني سنأخذ الدول في شكل مجتمعات متشابهة (الدول المتقدمة، الدول الناشئة، دولة الجزائر)، أما من حيث الإطار الزمني فإن عملية التشخيص والتقييم ستكون خلال الفترة (2012 - 2021).

❖ أسباب اختيار الموضوع

إن دوافع وأسباب اختيار الموضوع تكمن في عدة أمور أبرزها:

1. الصلة التي تربط موضوع البحث بالتخصص الذي ندرس فيه.
2. الرغبة في دراسة هذا النوع من الموضوعات المتعلقة بالاقتصاد النقدي الدولي حداثة وديناميكية الموضوع، ونقص الأبحاث والدراسات المتعلقة به.

❖ مرجعية الدراسة:

من أجل القيام بدراسة الموضوع تم الاعتماد على عدة مصادر، فيما يخص الجانب النظري تم الاعتماد على

الكتب والمقالات والبحوث الجامعية في مجال الاقتصاد النقدي والمالية الدولية واقتصاديات النقود والبنوك، أما الدراسة القياسية فإضافة إلى الكتب والمقالات تم الاعتماد على الدروس المرئية المتاحة على الأنترنت لفهم أحدث الأساليب الكمية المستخدمة في قياس العالقة بين المتغيرات الاقتصادية.

❖ صعوبات الدراسة:

لقد واجهتنا في اعداد هذه الدراسة جملة من الصعوبات، أولها اتساع الموضوع، إضافة إلى بعض العراقيل لاسيما ما تعلق منها بالجانب الذي يخص أهم عناصر النظام النقدي الدولي، إضافة إلى صعوبة الانتقال إلى المكتبات من أجل الحصول على المراجع والكتب وهذا من أجل الوباء "كورونا".

❖ هيكل البحث:

لإجابة على اشكالية الدراسة وتحقيق أهدافها، اقتضت الضرورة تناول الموضوع في فصلين اثنين، سبقتهم مقدمة عامة لتنتهي الدراسة بخاتمة عامة. تناول الفصل الأول الإطار النظري لتطورات النظام النقدي الدولي بصفة عامة، في ثلاثة مباحث، خصص الأول لتطور النظام النقدي الدولي في العصور القديمة، أما الثاني فركز على النظام النقدي الحديث، وتطرقتنا في المبحث الثالث إلى بعض الدراسات السابقة التي عينت بموضوع ظاهرة الخوف من التعويم.

بينما تناول الفصل الثاني الجانب التطبيقي لدراسة هذه الظاهرة على الجزائر، حيث قمنا في بداية الفصل بعرض أهم تطورات نظام الصرف الجزائري ومنه تطبيق الدراسة وعرض النتائج المتحصل عليها وتحليلها، وفي الأخير توج هذا العمل بخاتمة عامة تضمنت أهم النتائج المتحصل عليها من الدراسة.

الفصل الأول :

مراحل تطور النظام النقدي الدولي

تمهيد:

لا تقدر أي دولة تحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي ما لم تمتلك نظام نقدي قادر على توفير السيولة اللازمة للاقتصاد، والمراقبة والتحكم في مختلف المؤشرات التي تعكس الأداء الاقتصادي، وكذلك لا يمكن أن تكون هناك تجارة مزدهرة ولا علاقات تجارية متطورة بين الدول ما لم يكن هناك نظام نقدي يتميز بقواعد وآليات تضمن استقرار نقدي دولي وكذا توفير السيولة للمدفوعات الدولية والإشراف على تنظيم المعاملات الدولية.

يعتبر النظام النقدي الدولي مجموعة القواعد والإجراءات المتفق عليها دوليا من أجل تحديد العلاقات النقدية بين الدول وكيفية تقييم سعر صرف العملات تجاه بعضها البعض، وكذلك إلى تحديد أنواع النقود التي تقبل بين الدول كوسيط للتبادل ومقياس لقيم السلع والخدمات المتبادلة التي تستخدم في نفس الوقت مستودعا للقيم و الاحتياطات الدولية، بالإضافة إلى مدى توافر السيولة النقدية اللازمة لدفع وتسوية الالتزامات الدولية.

ولقد مر العالم بثلاث مراحل رئيسية من نظم الصرف، فبرز أولا نظام سعر الصرف الثابت المتصل بقاعدة الذهب والذي كان خلال الفترة الممتدة من عام 1880 إلى عام 1914، ثم مرة أخرى من عام 1925 إلى 1931. وثانيا شهد نظام التعويم المدار للعملات خلال فترتين كذلك، فترة ممتدة من عام 1918 إلى 1925، وأخرى كانت بدايتها من عام 1973 إلى الوقت الحالي. وثالثا نظام بريتون وودز الذي استمر من عام 1944 إلى 1973.

ولكل من النظم الثلاث خصائصها المميزة من حيث تأثيرها على أسعار الصرف وعلى آلية تحقيق التوازن. ففي ظل قاعدة الذهب كانت أسعار صرف العملات ثابتة، وكان التوازن يتحقق من خلال تأثير العجز أو الفائض في ميزان المدفوعات على حجم النقود. وفي ظل التعويم المدار فإن أسعار الصرف تتحدد بواسطة قوى السوق التي تحقق التوازن بين العرض والطلب على الصرف الأجنبي. أما نظام بريتون وودز فيقف موقفا وسطا بين نظامي سعر الصرف الثابت والتعويم المدار، إذ يسمح ببعض المرونة لتغيير سعر الصرف من أجل تصحيح الاختلالات الأساسية في الزمن الطويل، وفي نفس الوقت يلزم الدول الأعضاء في النظام بتثبيت أسعار صرف عملاتها مع السماح بتقلبها في حدود ضيقة في الزمن القصير.

في هذا السياق يأتي هذا الفصل إلقاء المزيد من الضوء على الجدل الدائر حول مسألة اختيار أنظمة إدارة سعر الصرف في أدبيات الفكر الاقتصادي.

النظام النقدي الدولي في ظل قاعدة الذهب:

يوضح هذا النظام وجود علاقة ثابتة بين قيمة الوحدة النقدية والمقدار الثابت من الذهب، بحيث تتعادل القوة الشرائية لوحدة النقود مع القوة الشرائية للذهب، حيث كان يتميز بالاعتراف الجماعي له، وبريطانيا هي أول من أقرته في عام 1816، ثم تبعتها بعد ذلك العديد من الدول خلال النصف الأخير من القرن التاسع عشر، وظل أكثر النظم النقدية انتشاراً حتى عام 1914. أصبح يعرف باسم قاعدة الذهب، حيث يتم بموجبه قياس القيم الاقتصادية، حيث أن قيمة الوحدة النقدية تساوي وزناً معيناً من الذهب.

مراحل تطور نظام الذهب:

لقد عرف نظام الذهب ثلاث مراحل من التطور، ارتبطت بالمستجدات التي كانت تطرأ وتجعل كل مرحلة مواتية للظروف الجديدة، ويمكن ذكر أهمها فيما يلي:

- نظام المسكوكات الذهبية.
- نظام السبائك الذهبية.
- نظام الصرف بالذهب.

أ. النظام المعدني:

في مجال تحليل النظام النقدي المعدني يجب التنويه منذ البداية إلى وجود نوعين رئيسيين يكونان مجال المناقشة وهي نظام المعدن الواحد ونظام المعدنين ويدل اسم كل من هذين النوعين على أن الصفة الأساسية للنظام الأول هو ارتباطه بنوع واحد من المعادن (الذهب) وأن الصفة الأساسية لنظام المعدنين هو ارتباط وحدة النقود بنوعين من المعادن (الذهب والفضة مثلاً).¹

ب. نظام المعدنين : يقوم هذا النظام على وجود نوعين من المعادن الذهب والفضة، حيث ترتبط الوحدة الأساسية بالذهب كما ترتبط أيضاً بالفضة، على أن تقوم السلطة النقدية بوضع نسبة ثابتة قانونية بين المعدنين. اتبعت الولايات المتحدة الأمريكية هذا النظام في القرن التاسع عشر حيث كان الدولار الفضي يعادل وزنه مرة وزن الدولار الذهبي. وحتى يبقى كلي المعدنين في التداول يلتزم أن تتعادل النسبة بين القيمة القانونية لكل من

¹ - عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات النقود والبنوك (الأساسيات والمستحدثات)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009، ص 90.

المعدنين مع النسبة بين قيمتها السوقية، وأن أي اختلاف بين هاتين النسبتين سيؤدي الى اختفاء المعدن الذي ترتفع قيمته السوقية من التداول.

ونتناول فيما يلي بشيء من التحليل هذين النظامين وتقسيماتهما المختلفة:

- نظام المعدن الواحد (قاعدة الذهب):

في هذه الفترة كان الذهب وسيط عالمي في المبادلة فكان يتمتع بالقبول التام بين مختلف الدول مما جعله يساهم في تحقيق والاستقرار النقدي وثبات أسعار الصرف خاصة بين الدول الرأسمالية ونمو في المبادلات الدولية كما استخدم لتسوية المدفوعات الدولية في ظل هذه القاعدة ثم تحديد القيمة الخارجية لكل العملات بأسعار ثابتة مقومة بالذهب، حيث أن الذهب هو المعيار العام الذي تم كأساس تحديد قيمة العملات المختلفة وتثبيتها ومن ثم المحافظة على معدلات التبادل بين العملات².

مثال: أوقية ذهب تساوي = 20 جنيه إسترليني = 40 دولار أمريكي = 160 فرنك فرنسي، ومن ثم فإن أسعار الصرف تكون ثابتة عند 1 جنيه إسترليني = 4 فرنك فرنسي. وباعتبار الذهب كان هو الأصل الرسمي للاحتياطي فان البنوك المركزية تحتفظ به لتكون قادرة لتمويل عملات.

قادت إنجلترا هذا النظام في هذه الفترة لاعتبار أن عملتها الجنيه الإسترليني كانت هي العملة الدولية السائدة الى جانب الذهب و حاز على اثر هذا على ثقة العالم في تسوية المعاملات الدولية، إلا أنه من 1847 الى 1914 كانت بريطانيا تملك % 40 من ادخاراتها في الخارج حيث لم تكن كغيرها من الدول بحاجة الى زيادة التصدير لزيادة نصيبها من الذهب أو الجنيه الإسترليني بل كانت تقوم بإصدار عملتها و تستخدم هذا الإصدار في تمويل اقتصادها أي دون زيادة حقيقية في الإنتاج، فمع اندلاع الحرب العالمية الأولى كانت نصف مدخراتها مستثمرة في الخارج مما اضطرها الى اصدار 82% من عملتها من أجل تمويل اقتصادها مما زاد من عجزه في ميزان مدفعاها ليهوي الجنيه الإسترليني مع هذا الوضع و يفقد بريطانيا مكانتها الدولية

وقد عرف العالم لقاعدة الذهب ثلاثة أشكال عبر تطوره، ارتبطت بالمستجدات التي كانت تطرأ وتجعل كل مرحلة مواتية للظروف الجديدة، ويمكن ذكر أهمها على النحو التالي:

سي مُجد كمال، المالية الدولية والأزمات المالية، دار الحامد للنشر والتوزيع، الجزء الأول، 2017، ص 97²

الشكل الأول: قاعدة المسكوكات الذهبية (Gold Specie Standard):

يمثل هذا النظام الذهب المتداول الذي تحتوي فيه الوحدة النقدية على وزن معين من الذهب يساوي قيمتها الاسمية، وتحتفظ مع العملات الأخرى بسعر التعادل مع الذهب، ويشترط لتحقيق ذلك توفر ما يلي:

- ✓ وضع وزن وعيار محدد للوحدة النقدية الذهبية المتداولة ودرجة نقاوة كمية الذهب في وحدة النقود، بحيث تحدد نسبة ثابتة بين وحدة النقد وكمية معينة من الذهب فمثلا إذا كانت وحدة النقد هي الجنيه الإسترليني فيجب ذكر أنه يعادل وزن من الذهب قدره 3.7 جراما من درجة نقاوة معينة.
- ✓ الحصول على الحرية الكاملة في صهر المسكوكات الذهبية الى سبائك دون أن يكون هناك حدا لذلك، وكذا ضمان تحويل السبائك الذهبية الى مسكوكات دون تحمل أي تكاليف، وهو شرط ضروري للمحافظة على تعادل القيمة الاسمية للوحدة النقدية مع قيمة ما تساويه من ذهب، فاذا ارتفعت قيمة الذهب عن قيمة الوحدة النقدية فسيقوم الأفراد بتحويل الوحدات النقدية الذهبية الى سبائك ويزيد المعروض من السبائك فتتخفص قيمتها وترتفع قيمة الوحدة النقدية والعكس صحيح حتى يحدث التوازن مرة أخرى .
- ✓ يجب أن يتوفر أيضا في ظل نظام المسكوكات الذهبية شرط حرية تحويل النقود الذهبية الى الأنواع الأخرى من النقود المتداولة وبالعكس وذلك بسعر ثابت وهذا الشرط ضروري أيضا، حتى يمكن المحافظة على ثبات قيمة هذه العملات بالنسبة الى بعضها البعض .
- ✓ حرية تصدير واستيراد الذهب ويؤدي ذلك للمحافظة على التعادل بين القيمة الداخلية للعملة وقيمتها الخارجية .

وبذلك ينتفي تأثير تحركات الذهب على قيمة وحدة النقود المحلية ونسبتها الثابتة الى الذهب ويؤدي هذا الشرط أيضا الى استقرار أسعار الصرف من عملات الدول المختلفة التي تتبع نظام قاعدة الذهب النقدية . لقد واجه هذا النظام العديد من المشاكل العملية التي كان من أهمها عدم توافر الذهب بالشكل الكافي بما يتناسب واحتياجات الاصدار في الدول المختلفة، وبذلك بقي معمولا به في كثير من الدول حتى الحرب العالمية الأولى، حين تخلت عنه تدريجيا، فيما عدا الولايات المتحدة الأمريكية التي احتفظت به حتى نهاية عام 1933.³

³ - ودان بو عبد الله، آليات المؤسسات النقدية في التوقي ومواجهة الأزمات المالية الدولية - دراسة حالة الأزمات المالية العالمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية تخصص تحليل اقتصادي أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، جامعة أبو بكر بالقائد تلمسان، 2014-2015، ص4.

الشكل الثاني: نظام السبائك الذهبية:

لقد تم اقتراح نظام السبائك الذهبية في مؤتمر جنوة عام 1922 لتمكين الدول من العودة لقاعدة الذهب بعد أن تم الخروج عنه اثناء الحرب العالمية الأولى سنة 1914 نظرا لعدم توفير الكمية اللازمة من القطع النقدية لتغطية نفقات الحرب التي احتاجتها الدول آنذاك، وقد تبنت بريطانيا نظام السبائك الذهبية سنة 1925، وفي ظل هذا النظام لم تعد العملة المتداولة ذهبا، بل يتم تداول الأوراق النقدية والقطع النقدية المساعدة الإلزامية، وقد اختص هذا النظام بميزتين هامتين:

1. نظرا ان هذا النظام كان يقتضي منع استخدام الذهب كعملة في التداول الخارجي فقد اختفت العملة الذهبية وحل محله العملة الائتمانية التي أصبحت قابلة للتحويل للذهب.
2. هذا النظام يقتضي أيضا على قيام الحكومة أو البنك المركزي ببيع الذهب على شكل سبائك كبيرة ال يقل وزنها عن حد معين، ولذلك لم يستخدم في المعاملات الداخلية واقتصر استخدامه على المعاملات الخارجية فقط.⁴

الشكل الثالث: نظام الصرف بالذهب:

لقد عرف العالم شكلا ثالثا لنظام الذهب أطلق عليه اسم نظام الصرف بالذهب، فقد أوصى مؤتمر جنوة في عام 1922 بإتباع النظام رسميا. ففي ظل هذا النظام ترتبط عملة بلد ما بالذهب عن طريق ربط عملته بعملة بلد آخر يسير على نظام الذهب، ويتم ذلك باحتفاظ البلد التابع بسندات أجنبية للبلد المتبوع كغطاء للعملة في التداول. واستهدف الأخذ ذا النظام للاقتصاد في استغلاله، إذ أن الاحتفاظ بتداول المسكوكات الذهبية أو الاحتفاظ بالسبائك الذهبية كغطاء للعملة يعتبر إجراء باهظ التكاليف لأنه يتطلب توفير الوسائل الوقائية لحزنه وحراسته، كما أنه محتفظا به في خزائن البنك المركزي لا يحصل على فوائد ويحرم البلد من الحصول عليها⁵، ومن مزايا هذا النظام:

أ- وجود سعر صرف ثابت بين البلد التابع والبلد المتبوع.

ب- التوفير في استخدام الذهب، لأن الاحتياطي يتكون أساسا من عملات وأذونات وسندات البلد المتبوع، وبالتالي لا حاجة إلى الاحتفاظ باحتياطي من الذهب يرتبط مباشرة بالنقد المتداول.

⁴ - ودان بو عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 5-6.

⁵ - ضياء مجيد: النقود والبنوك، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2008، ص 54-55.

ج- تخفيض تكاليف التخزين للذهب وحمايته وذلك من خلال الاستفادة من الفوائد التي يستلمها البلد في هذه الحالة على احتياطه النقدي المستثمر بأشكال مختلفة كالنقد وأذونات الخزينة والسندات الصادرة لعملة الدولة الأم.

أما عيوب هذا النظام فهي:

أ- تحقيق الخسائر في البلد المتبوع ينعكس أثره تلقائياً على البلد التابع.

ب- المس باستقلال البلد التابع بسبب الارتباط الوثيق بين الدولتين، مما يعني التبعية الاقتصادية والسياسية الكاملة.

ج- يعتمد هذا النظام على استخدام الدولة المتبوعة لنظام السبائك الذهبية، وأنه في حال الاستغناء عنه من قبل الدولة المتبوعة، فإن هذا النظام سوف ينتهي بالنسبة للدولة التابعة.

ومن هنا يمكننا القول أن نظام الصرف بالذهب وليدا للعلاقات التجارية التي قامت بين دولة صغرى ودولة كبرى تسير على نظام الذهب، بحيث تسهل علاقة التبعية الاقتصادية والسياسية للدولة الأم. ويرى كثير من الاقتصاديين بأن هذا النظام يعتبر أكثر ملاءمة للدول التي ليس لديها الإمكانيات الكافية لإقرار نظام ذهبي حقيقي بشرط أن يصاحبه قدر كبير من الرقابة على العملة وتداولها، كما قد يؤدي إلى نشوء التضخم النقدي في الدولة، وذلك في حالة تداول كميات كبيرة من النقود الورقية في السوق، وهذا يتطلب من السلطات النقدية تحويل عملتها الورقية إلى ذهب لإيقاف موجات التضخم.⁶

وعلى الرغم مما حققه نظام المعدن الواحد من أثر في التبادلات التجارية الدولية، حيث أن سيادته واستقراره كانا أحد الأسباب التي أدت إلى قوة بريطانيا وسيطرتها على الأسواق العالمية، لكن هذا الاستقرار سرعان ما تغير بعد الحرب العالمية الأولى نتيجة لتزايد الإنفاق العسكري وتوالي الأحداث العالمية التي كان لها الأثر الكبير في انهيار نظام الذهب.⁷

الأساس النظري لنموذج نظام الذهب:

لقد حظي نظام الذهب باهتمام كثير من الاقتصاديين، فلقد تناولته بالدراسة المدرسة الكلاسيكية، وفيما يلي عرض لهذه الدراسات:

⁶ - جمال خريس، أيمن أبو خضير، عماد خصاونة: النقود والبنوك، دار المسيرة، عمان، 2002، ص 29-31.

⁷ - محمود حسين الوادي، كاظم جاسم العيساوي: الاقتصاد الكلي "تحليل نظري وتطبيقي"، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2007، ص 19.

1- النموذج الكلاسيكي لنظام الذهب:

يقوم النموذج الكلاسيكي لنظام الذهب على نفس الافتراضات التي تقوم عليها النظرية الاقتصادية الكلاسيكية، حيث يعتمد التحليل على ظواهر اقتصادية حقيقية ويقوم على أساس تحليل حالة التوازن، ففي ظلّه يعمل الاقتصاد تحت توفر ظروف المنافسة التامة، حيث تكون الأسعار والأجور تامة المرونة، مع افتراض توفر حالة الاستخدام التام لجميع الموارد الاقتصادية. وفي التحليل الكلاسيكي تستخدم النقود لتغطية حجم المبادلات العينية فقط، ومن أجل التبسيط والملائمة نفترض أن عرض النقود يتألف من الذهب الذي يعتبر ملائماً عند الأخذ بعين الاعتبار تسوية المعاملات بين دول العالم، ويفترض وجود دولتين يتم التبادل بينهما، مع ثبات الظروف الفنية والنمو الاقتصادي وعدم وجود تحركات مستقلة لرؤوس الأموال بين الدولتين. وعلى ضوء الافتراضات الواردة أعلاه يصبح بالإمكان الأخذ بنظرية كمية النقود التي تتطلب توفر نفس الشروط الأساسية، وتقوم على أساس نظرية فيشر ($PQ=MV$) حيث (M) كمية النقود، (V) سرعة تداول النقود، (P) المستوى العام للأسعار، (Q) الحجم الحقيقي للمعاملات عند مستوى الاستخدام التام. ويمكن تحويل المعادلة الأساسية ($PQ=MV$) إلى نظرية مفيدة عند افتراض ثبات (V) في الأمد القصير، ومن ثم يصبح المستوى العام للأسعار (P) معتمداً على التغيرات المستقلة في أي من (M)، (Q) وعلى افتراض أن كمية النقود في التداول M تتكون من المسكوكات الذهبية، ومن ثم فإنها تتغير بتغير كمية الذهب المتوفرة لدى السلطات النقدية، فإذا ازدادت كمية الذهب لديها أصبح من الممكن زيادة عرض النقود في التداول، وبالتالي ارتفاع المستوى العام للأسعار بنفس نسبة الزيادة في كمية النقود، ومن ناحية أخرى عند ثبات كمية النقود (M) فإن الانخفاض في حجم الإنتاج (Q) نتيجة مثلاً: فقر المحصول أو بسبب الفيضانات أو نشوب الحرائق سيؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار بنفس نسبة الانخفاض في (Q).⁸

2- ميكانيكية التوازن التلقائي:

إذا كانت عملتان أو أكثر تسيران على قاعدة الذهب، أي كل واحدة منهما تعادل وزناً معيناً من الذهب الخالص، فإن سعر الصرف بينهما يتحدد آلياً، ويكون النسبة بين الذهب في كل من العملتين، وهذه النسبة الثابتة تسمى سعر التعادل. فالبلد المدين كان دائماً يملك الخيار، إما أن يقايض عملته الوطنية بعملة أجنبية وإما أن يقوم بشراء الذهب وتصديره إلى الخارج، وهذا مع توفر حرية تحويل العملات بعضها إلى بعض بلا قيد ولا شرط.⁹

⁸ - ضياء مجيد: مرجع سابق، ص 56-58.⁹ - بسام الحجار: العلاقات الاقتصادية الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، 2003، ص 103.

فإذا كان سعر التعادل بين العملتين معادلا للنسبة بين وزن الذهب الخالص في كل منهما، فإن السعر الفعلي الذي يتحدد في سوق الصرف الخارجي قد يختلف قليلا عن سعر التعادل طبقا لعرض وطلب كل من العملتين، غير أن اختلاف السعر الفعلي عن سعر التعادل لا يمكن أن يتجاوز حدين ضيقين يعرفان باسم حدي الذهب أي حدي خروج الذهب ودخوله، وهذا الاختلاف ينتج عن تكلفة النقل والشحن والتأمين التي تضاف إلى سعر التعادل في حالة النقل الفعلي للذهب من دولة إلى أخرى. ففي حالة ارتفاع سعر صرف عملة أحد البلدان المصدرة فوق سعر التعادل لهذه العملة، فإنه يكون من الأفضل للمستورد من هذا البلد سداد قيمة وارداته بالذهب وتحمل تكلفة الشحن والتأمين عن سدادها بعملة المصدر، ويحدث العكس إذا ما انخفضت عملة المستورد عن سعر التعادل، فإن المصدر سيطلب قيمة صادراته بالذهب. معنى ذلك أن إتباع قاعدة الذهب قد أدى إلى ثبات سعر صرف العملات تثبيتا محكما لا يعرف المرونة في حركة أسعار الصرف إلا في حدود ضيقة للغاية تتمثل في قيمة نفقات شحن الذهب من دولة إلى أخرى والتأمين عليه .

وكان لهذه العلاقة الوثيقة بين مختلف العملات والذهب وما ترتب على ذلك من ثبات أسعار الصرف تأثير هام على عمليات المدفوعات الدولية وتحقيق التوازن بين موازين مدفوعات الدول التي ترتبط بقاعدة الذهب. فإذا كنا بصدد دولتين بينهما تبادل تجاري، وأنه قد تحقق عجز في ميزان مدفوعات الدولة، فإنه يتعين عليها في هذه الحالة سداد قيمة العجز بالذهب، وبالتالي إنقاص حجم البنكنوت الذي تصدره والذي يرتبط بمقداره في ظل قاعدة الذهب بمقدار ما تملكه من رصيد ذهبي، مما يتسبب في حدوث انكماش وهبوط في الأسعار. ويحدث العكس في الدولة، التي لديها فائض في ميزان مدفوعاتها، فإن الذهب الذي تدفق إليها سوف يتسبب في حدوث تضخم أي زيادة في الأسعار. ووجود هذا الفارق بين مستويات الأسعار في الدولتين سوف يعمل لصالح الدولة ذات العجز، إذ أنها ستتمكن من زيادة صادراتها والحد من وارداتها التي ستصبح غالية نسبيا، وبذلك يتحسن وضع ميزان مدفوعاتها، ويحدث العكس في دولة الفائض التي ستجد ميزان مدفوعاتها بعد فترة في حالة عجز نتيجة نقص صادراتها بسبب زيادة الأسعار، وعندئذ يخرج منها الذهب لسداد قيمة هذا العجز، وهكذا يتم التوازن التلقائي . غير أن بخروج الذهب من دولة العجز قد يفقد بنكها المركزي جانبا كبيرا من احتياطاته الذهبية قبل أن ينتظر عودته إليه مرة أخرى، لذلك فإن البنك المركزي بمجرد أن يشعر باتجاه الذهب نحو الخروج بكميات كبيرة، فإنه يباشر برفع سعر الخصم بما يتناسب مع معدل تدفق الذهب إلى الخارج، ويترتب على ذلك اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية التي تسعى إلى الاستثمار لآجال قصيرة، وكذلك تتوقف حركة رؤوس الأموال الوطنية إلى الخارج لنفس السبب، الأمر الذي يؤدي إلى تحسن وضع ميزان المدفوعات.¹⁰

¹⁰ - مدحت صادق: النقود الدولية وعمليات الصرف الأجنبي، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1997، ص 16-17.

3-مزايا وخصائص نظام الذهب:

لنظام الذهب مزايا وخصائص عديدة نجملها فيما يلي:¹¹

- أ - الأمان: والمقصود بذلك ضمان تحويل الذهب إلى أية عملة أخرى، وكذلك قبوله كوسيلة للتبادل بيسر وسهولة وعدم رفضه تحت أي ظرف من قبل المتعاملين كوسيلة لسداد القيمة.
- ب - سهولة القبول في الأسواق الخارجية: يعتبر الذهب مقياسا دوليا للقيمة، كما أنه يتمتع بالقبول العام كوسيط للتبادل، فهو يعتبر ثروة وفي أي مكان، وطبقا إلى ذلك فإن معظم الدول تستطيع أن تشتري سلعا أو أن تستثمر خارجيا أو تسدد مدفوعاتها وذلك باستخدام الذهب كوسيلة للسداد.
- ت - آلية العمل: في ظل قاعدة الذهب عملية إدارة عرض النقود تكون منظمة تنظيما جيدا حيث أن التوسع والانكماش يحدث آليا وذلك لارتباطهما بحجم الاحتياطي الذهبي.
- ث - استقرار مستوى الأسعار العالمية في الأمد الطويل: قد تنحرف الأسعار عن مستواها الاعتيادي، إلا أن هذا الانحراف يكون مؤقتا، كما يقود الاستقرار النسبي في مستويات الأسعار بين دول العالم إلى نمو حجم التجارة الدولية واتساع حركة حرية انتقال رؤوس الأموال.
- ج - إمكانية انتقال الموارد الحقيقية بين دول العالم: في غياب نظام الذهب عندما يواجه أحد البلدان انخفاضا مفاجئا في حجم إنتاجه، فإن ذلك يؤدي إلى انخفاض مستوى معيشة المواطنين بنفس مقدار النقص في الإنتاج، إن لم يتوفر لديهم الاختيار في استعمال الذهب لشراء السلع من دول العالم الأخرى والتخفيف من حدة الانخفاض المحتوم في مستوى الدخل فجأة. وعلى ذلك ففي ظل نظام الذهب قد ينخفض مستوى معيشة المواطنين بسبب الكوارث الطبيعية، ولكن بدرجة أقل وعبر فترة زمنية أطول بحيث يصبح التأثير خلال الفترات الزمنية القصيرة قليلا، نظرا لأن نظام المدفوعات الدولية يضمن كفاءة توزيع الموارد الاقتصادية، وبذلك فإن هذا النظام ضمينا يؤمن ضد مخاطر الكوارث الطبيعية.
- ح - عدم الحاجة إلى تدخل الحكومات: إن تدخل الحكومات في المجالات الاقتصادية قد يعيق الحرية الاقتصادية لدى أفراد المجتمع، ومن هذا المنطلق يقود نظام الذهب إلى تحقيق منفعة كبيرة طالما يعمل

¹¹ - رشاد العصار، رياض الحلبي: النقود والبنوك، دار صفاء، عمان، 2000، ص 34-3.

ذاتيا، ويصبح دور الحكومات مقصورا على توفير الأمن القومي والمحافظة على تطبيق القانون والنظام وتوفير الخدمات العامة الأخرى.¹²

4- انهيء النظام الذهبي:

بالرغم من أن قاعدة الذهب استطاعت التعايش مع ظروف الحرب العالمية الأولى والتغيرات الاقتصادية التي حدثت بعدها إلا أنها لم تستطع تحمل الكساد العظيم، فباقتراب نهاية العشرينيات كانت اقتصاديات الدول الصناعية تتجه نحو الركود، وكان للكساد الأمريكي عام 1929 آثارا على اقتصاديات جميع أركان العالم. وجاءت الضربة القاضية لقاعدة الذهب الدولية عام 1931 حينما أخذ المودعون يسحبون أرصدهم من البنوك النمساوية التجارية الكبيرة، ثم انتشر الفزع إلى البنوك الألمانية، فقامت الحكومة بفرض قيود على الصرف، ثم تبعها في ذلك دول أخرى، وفي مقدمتهم إنجلترا التي قامت بتعويم عملتها، فتبعها دول تربطها علاقات تجارية ومالية وأيضا عمالاتها مرتبطة بالإسترليني، فظهر في عام 1932 ما سمي "منطقة الإسترليني". وبعد وقت قليل من تعويم إنجلترا للجنيه الإسترليني تخلت الدول الإسكندنافية عن قاعدة الذهب، ولم يعد هناك من الدول التي تربط عملتها بالذهب سوى الولايات المتحدة الأمريكية وسويسرا وفرنسا وبلجيكا وهولندا، وبدأت هذه الدول التي عرفت "بكتلة الذهب" في مواجهة التدفقات للخارج من احتياطياتها الذهبية برفع الرسوم الجمركية وتضييق الحصص لضغط الواردات.

وعندئذ توقفت قاعدة الذهب عن العمل كنظام نقدي دولي فعال، وكان العديد من العملات غير قابل للتحويل والعديد منها عائما، فشاعت عملية تخفيض قيمة العملات بين الدول التي حافظت على أسعار الصرف الرسمية، وأصبحت الآلية التي يتم من خلالها موازنة ميزان المدفوعات غير مقبولة لدى الدول، مما تخلت الولايات المتحدة الأمريكية عن الذهب عام 1933.

فرغم كل ما تميز به معيار الذهب من استقرار للأسعار على المستويين الداخلي والخارجي ومحافظته على القيمة الحقيقية للنقود، إضافة إلى ارتباط الذهب بالنقود الورقية كغطاء إصدار يمنحها الثقة ومساهمته في تطور ونمو التجارة الدولية فقد تم التخلي عنه تزامنا مع الحرب العالمية الأولى وأزمة الكساد إضافة إلى العوامل التالية:

أ - إحصاء بعض الدول الرأسمالية عن رسم سياستها الاقتصادية والنقدية الداخلية على أساس التوافق بين مستويات الأسعار المحلية والأسعار العالمية، ومنه قامت بعزل تأثير حركة دخول وخروج الذهب على كمية النقود المتداولة؛

¹² - ضياء مجيد: مرجع سابق، ص 60-61.

- ب - الخلل الواضح الذي طرأ على هيكل أسعار الصرف بين العملات القوية بعد العودة لقاعدة الصرف بالذهب، فالدول التي عادت إلى تثبيت سعر صرفها إلى ما كانت تعادله قبل الحرب العالمية الأولى عانت من عجز شديد في ميزان مدفوعاتها، انتشار وارتفاع نسبة البطالة إضافة إلى تدهور معدلات النمو كحالة بريطانيا، بينما الدول التي لجأت إلى تخفيض سعر صرف عملتها عن مستواها السابق للحرب استفادت من مزايا القدرة التنافسية لصادراتها وحققَت دخول الذهب إليها نتيجة الفائض في ميزانها التجاري كحالة فرنسا.
- ت - خلقت آلية الصرف بالذهب بعد العودة إليها مشكلة حادة في السيولة الدولية، فالدول ذات الفائض لجأت إلى سياسة تكديس الذهب لديها، مما ترتب عنها تعرض الدول ذات العجز إلى صعوبات نقدية، فهذا الإجراء أدى إلى سقوط أحد شروط قاعدة الذهب المتمثل في حرية تصدير واستيراد الذهب بين الدول حسب حاجة المعاملات.
- ث - نتج عن تنافس الدول الرأسمالية القوية وهي بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية رغبة كل منها في إدارة وتوحيد النظام النقدي الدولي وفق مصلحتها إلى حدوث اضطرابات ومضاربات في حركة رؤوس الأموال قصيرة الأجل وتنقلها بسرعة من سوق نقدية إلى أخرى وذلك خلال الفترة الممتدة منذ العودة لقاعدة الذهب إلى حتى انفجار الكساد الكبير.
- ج - نظام المدفوعات الخارجية الذي نشأ في أوروبا نتيجة لديون وتعويضات الحرب، فمعظم دول أوروبا خرجت من الحرب دائنة ومدينة في نفس الوقت، دائنة لألمانيا بقيمة التعويضات ومدينة للولايات المتحدة الأمريكية بقيمة القروض التي أخذتها منها أثناء الحرب. ومن هنا نشأت صعوبات لهذه الدول في كيفية إدارة وتمويل التحويلات التي تلتزم لحساب العمليات الرأسمالية. وبعد انتهاء الكساد واقتراب الحرب العالمية الثانية شعر معظم المراقبين أن العودة للأوضاع المضطربة التي سادت في الثلاثينيات لن يكون مقبولاً، وكان شعورهم أنه من الضروري تصميم نظام نقد دولي يضمن قابلية التحويل للعملات والاستقرار النقدي، ولعبت الرغبات دورها في تشكيل نظام بریتون وودز للنقد الدولي الذي تم تبنيه بنهاية الحرب العالمية الثانية.¹³

¹³ - زينب حسين عوض الله: العلاقات الاقتصادية الدولية، الفتح للطباعة والنشر، الإسكندرية، 2003، ص 133-136.

5- أسباب فشل نظام الذهب :

بالرغم من أن نظام الذهب الدولي كان متلائماً مع الظروف البيئية الاقتصادية التي طبق فيها، وقدم العديد من المزايا، إلا أن تغير الظروف الاقتصادية وعدم توفر متطلبات تشغيله بكفاءة، أدى إلى توقف الدول عن العمل به. ويمكن إجمال أهم الأسباب التي أدت إلى انهيار العمل بهذا النظام بالنقاط التالية:

*** انتهاء عصر حرية التجارة الدولية :**

كانت حرية التجارة الدولية من متطلبات تشغيل نظام الذهب الدولي، ولكن بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى ضعف المركز التجاري لإنجلترا التي كانت تقود مبدأ الحرية التجارية، وبرز لها منافسين أقوياء في الأسواق العالمية، مما اضطرت لوضع قيود تجارية على حساب الدول الأخرى. وقد اتسعت دائرة القيود التجارية بين الدول، مما فصلت علاقة مستويات الأسعار بين مختلف البلدان، وفقدت العلاقة التوازنية التلقائية بين الأسعار، وهذه الحالة تمثل انهيار ركن أساسي من أركان نظام الذهب.

*** تطور الوعي النقدي :**

تركزت نظرة الأفراد والمجتمعات حول كفاءة الوظائف التي تقوم بها النقود وليس حول المادة التي تصنع منها، وظهر هذا الوعي عندما أخذت النقود الاختيارية ونقود الودائع بالانتشار في استخدامها، ولم يعد هناك ضرورة لربط النقود بالذهب كغطاء للإصدار.¹⁴

فانتشار استعمال نظام الصرف بالذهب في فترة ما بين الحربين يعود إلى سيادة الجنيه الإسترليني كعملة دولية استخدمت كوسيلة لتسوية المدفوعات الدولية بدلا من الذهب، كما أن أكثر العملات تم تثبيت قيمتها نسبة إلى الجنيه الإسترليني، وبذلك يلاحظ أنه وفي ظل سعر الصرف بالذهب، أصبحت حركة الذهب تصديرا واستيرادا ليست بذات أهمية في تسوية المدفوعات الدولية، ومن أجل تحقيق ذلك فقد أصبح يتم الاحتفاظ ببعض الودائع البنكية في البلدان الأخرى والتي يمكن الاستفادة منها لتسوية الالتزامات المالية والصفقات التجارية مع الدول الأخرى.

¹⁴ - عبد الله الطاهر، موفق علي الخليل: النقود والبنوك والمؤسسات المالية، مركز بريد للنشر، الأردن، 2006، ص 433-434.

***جمود مستويات الأسعار :**

كما هو معروف في ظل سيادة قاعدة الذهب، فإن مستويات الأسعار كانت تسير بصورة متناسقة مع كمية الاحتياطات الذهبية المتاحة، ولكن بعد ظهور الشركات الاحتكارية الكبيرة وسعيها للحصول على أقصى الأرباح دون مراعاة لمصالح الأطراف الأخرى، فقد أدى ذلك إلى نشوء صراعات مع نقابات العمال ومع المنظمات الأخرى، مما انعدمت الصلة بين مستويات الأسعار وحجم الاحتياطات الذهبية .

***سوء توزيع رصيد الذهب في العالم:**

لقد أدت الحروب إلى انتقال الذهب من دولة إلى أخرى دون أن يخدم التجارة الدولية، الأمر الذي أدى إلى تراكمه في دول ونضوبه في دول أخرى، مما دفع العديد من الدول إلى التدخل ومنع آلية نظام الذهب وذلك من خلال وضع الصعوبات والقيود أمام تنقله، وهذا يعني أن حركة الذهب وما يتبعها من تقلبات حادة في مستويات الأسعار المحلية وفي النشاط الاقتصادي دفع العديد من الدول إلى وقف حرية تجارة الذهب تصديرا واستيرادا، وهذا الاتجاه يمثل انخيار ركن أساسي من أركان نظام الذهب.

***عدم الاستقرار السياسي :**

إن الأحداث والاضطرابات السياسية التي شهدتها العالم من حروب ونزاعات إقليمية ودولية، أدت إلى انتشار الخوف والذعر في المؤسسات المالية والبنكية، مما دفعها إلى نقل ما لديها من احتياطات ذهبية إلى دول أخرى أكثر أمنا واستقرارا، وهذا يعني أن حركة انتقال الذهب من دولة إلى أخرى في بعض جوانبها أو أحيانا لم يكن لأغراض التجارة وإنما بسبب توفر الأمن والاستقرار.¹⁵

***نمو القوميات الاقتصادية :**

شجعت نتائج الحرب العالمية الأولى على اتخاذ سياسات تستهدف تحقيق المصالح القومية، بغض النظر عن الاختلال في العلاقات الدولية، وبالتالي أصبحت الدول تضحي بالاستقرار الخارجي من أجل تحقيق الاستقرار والتوازن الداخلي. وبعبارة أخرى، لم يعد لتوازن موازين المدفوعات الأولوية على تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الداخل، ثم لم يعد هناك إمكانية لاستمرار العمل بنظام الذهب بصورة تلقائية.

¹⁵ - محمود حسين الوادي، كاظم جاسم العيساوي: الاقتصاد الكلي "تحليل نظري وتطبيقي"، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2007، ص 19.

*** زيادة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي :**

إن توفر الحرية الاقتصادية في نظام السوق لم تتمكن من القضاء على أزمة الكساد الكبير، وتحقيق التوظيف الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة، مما استدعى تدخل الدولة، وهذا ما أفقد النشاط الاقتصادي حريته المطلقة في اتخاذ القرارات.¹⁶

النظام النقدي في ظل اتفاقية بريتون وودز:**نظام بريتون وودز :**

مع نشوب الحرب العالمية الثانية في عام 1939 توقف نهائياً العمل بقاعدة الذهب كنظام نقدي دولي نظراً للظروف الاقتصادية والعسكرية التي كانت تعم العالم أجمع، فأعيد فرض القيود الجمركية وغير الجمركية بشكل أدى إلى انخفاض حجم المبادلات التجارية الدولية والنمو الاقتصادي العالمي بشكل واضح. هذا ما استدعى في يوليو 1944 عقد مؤتمر بريتون وودز من قبل ممثلو 44 دولة بالولايات المتحدة الأمريكية لمناقشة وحل المشاكل الاقتصادية من خلال خطتين، الأولى هي بريطانية قدمها العالم المشهور "جون مينارد كينز"، هدفها تسهيل سياسة التوسع النقدي الداخلي والخارجي وزيادة التبادل التجاري وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، أما الثانية أمريكية قدمها العالم "هاري وايت" تهدف إلى تخفيض قيمة العملة على التنافس بين الدول، و الرفع في العمليات المفروضة على عمليات الصرف الخارجية وعلى التجارة الدولية، و التخلص من النقص في الاحتياطات الدولية.¹⁷

و من هنا نشأ عن هذا المؤتمر ولادة مؤسستين توأمتين هما صندوق النقد الدولي (FMI) والبنك الدولي للإنشاء والتعمير (BIRD)، كما نتج عنه تطبيق أسعار صرف ثابتة (FIXES) من خلال ربط كل العملات بالدولار الأمريكي و من ثم فإن أي انخفاض أو ارتفاع في قيمة عملة دولة ما يتوجب على البنك لهذه الدولة أن يقوم ببيع شراء الدولار الأمريكي مقابل هذه العملة، و من العوامل التي جعلت الدولار الأمريكي أداة للمعاملات الدولية و رصيذا للاحتياط النقدي إلى جانب الذهب هو قوة و حجم الاقتصاد الأمريكي الذي خرج به بعد الحرب العالمية الثانية سواء من حيث الانتاج أو تصدرة للتجارة الخارجية.¹⁸

¹⁶ - عبد الله الطاهر، موفق علي الخليل: مرجع سابق، ص 434.

¹⁷ - ودان بو عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 16-17-18

¹⁸ - سي محمد كمال، المالية الدولية والأزمات المالية، مرجع سبق ذكره، ص 100.

الأسس التي قام عليها نظام بريتون وودز : كان الهدف من عقد اتفاقية بريتون وودز وضع وتسيير نظام نقدي دولي يحقق ما يلي:

- أ - ضمان حرية التحويل بين عملات المختلفة.
- ب - وضع نظام يمنع التقلبات في أسعار الصرف.
- ت - تحقيق التوازن في موازين المدفوعات.
- ث - النظر في موضوع الاحتياطات الدولية لتوفير السيولة الدولية.
- ج - الإدارة الدولية للنظام النقدي العالمي الجديد.

وقد أسفرت الجهود على إنشاء مؤسستين، صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير والذي من أهم أهدافه العمل على إعادة بناء اقتصاد الدول التي أصابها الحرب وكذلك مساعدة الدول الآخذة في النمو، أما بالنسبة لصندوق النقد الدولي فتتمثل أهدافه في :

1- استقرار أسعار الصرف : شهدت فترة الثلاثينيات من القرن الماضي عدم استقرار أسعار صرف العملات المختلفة، فتقلب الأسعار وما ترتب عنه من تحركات لرؤوس الأموال بين مختلف المراكز المالية بحثا عن الأرباح المتاحة واشتداد حركة المضاربة، كل هذا أثر سلبا على حجم التجارة الدولية ونموها، لذلك كان من أهم أهداف صندوق النقد الدولي تجنب حدوث تقلبات صرف العملات لمختلف الدول وبالتالي إرساء نظام سعر الصرف الثابت، ولتحقيق هذا المسعى وإضفاء الاستقرار على نظام الصرف تم اقتباس بعض خصائص نظام معيار الذهب من خلال تحديد أسعار ثابتة لجميع عملات الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي بالنسبة للدولار الذي كان بدوره مرتبط بالذهب بسعر ثابت، حيث أوقية ذهب تساوي 35 دولار.

وكان على الدول الأعضاء إخطار الصندوق بأسعار صرف عملاتها بالنسبة للدولار، بمعنى تحديد سعر تعادل لكل عملة مقابل الدولار الذي يعتبر عملة قابلة للصرف بالذهب، ولكي تستقر أسعار التعادل بصفة مستمرة نصت الاتفاقية على أن لا يسمح بتقلب سعر صرف أية عملة صعودا ونزولا بما يزيد عن 1% من سعر التعادل، ويتم التحكم في فيه بتدخل البنك المركزي لكل دولة بشراء أو بيع كميات من عملته لتحافظ على استقرارها .

2- حرية التحويل إلى عملات جميع الدول الأعضاء :

ويعني ذلك إقامة نظام للمدفوعات متعدد الأطراف وجعل عملات الدول الأعضاء قابلة للتحويل بين بعضها وإلغاء الرقابة والقيود على الصرف من أجل تشجيع نمو التجارة الدولية، ومنح الدول التي تطبق نظام الرقابة على

النقد فترة انتقالية لمدة خمس سنوات إلى غاية 1952، إلا أن الصندوق اتخذ موقفاً متسامحاً للغاية مع الدول الأعضاء بإقراره جميع القيود المفروضة على التحويلات الخارجية حتى بعد انتهاء الفترة الانتقالية.

3- تحرير التجارة من مسالكها الثنائية :

توسعت التجارة الثنائية (طرفين) نتيجة تطبيق نظام الرقابة على الصرف ونتيجة اتفاقيات الدفع الثنائية، فكان من أهداف صندوق النقد الدولي تحرير التجارة من مسالكها الثنائي وتحويلها إلى تجارة متعددة الأطراف لما يندرج ضمن تحرير التجارة الخارجية من مزايا التخصص وتقسيم العمل الدولي وتوفير إمكانيات نمو متوازن للتجارة العالمية .

4- تحقيق المرونة في نظام أسعار الصرف :

نصت اتفاقية الصندوق أنه في حالة أي خلل أساسي لميزان مدفوعات الدول الأعضاء في الصندوق، فلها الحق في تغيير سعر تعادل عملتها لتعديل وضعية ميزان مدفوعاتها (في حالة عجز ميزان المدفوعات تلجأ الدولة إلى تخفيض سعر تعادل عملتها) وذلك مع استشارة الصندوق، وكان الحد المسموح به 10%، أما فوق هذه النسبة صعوداً ونزولاً، فالقرار يعود إلى الصندوق بعد دراسة الوضعية الاقتصادية للدول المعنية.

5- مساعدة الدول على إصلاح عجوز موازين مدفوعاتها :

وذلك بتخصيص جانب من موارد الصندوق المالية لمساعدة الدول الأعضاء لإصلاح اختلال موازين مدفوعاتها دون اللجوء إلى الأساليب التقليدية التي كانت تتمثل في تخفيض سعر صرف عملة البلد الذي يعاني العجز ووضع قيود على حركة المدفوعات الدولية، فالدولة التي تكون بحاجة إلى مساعدة تستفيد من ائتمان من حقوق السحب العادية على شرط أن تقنع الصندوق بالمبررات الاقتصادية للقيام بمدفوعات تتماشى مع بنود اتفاق الصندوق وأهدافه، ويمكن الإشارة في هذه النقطة بالذات أن الحصة التي تساهم بها الدولة للصندوق تتكون من الذهب ومن عملة تلك الدول بالنسب التالية :

● كمية الذهب 25%؛

● عملة الدولة 75%

ويتم مراجعة هذه الحصة كل خمس سنوات، وحجم الحصة هو الذي يقرر ما يمكن للدولة أن تقتضيه من الصندوق وحجم القوة التصويتية داخل الصندوق.¹⁹

انهيار نظام بريتون وودز :

في ظل نظام بريتون وودز حازت الولايات المتحدة الأمريكية على القسم الأكبر من الذهب والدولار كاحتياطات لديها ولا يتوفر هذين العنصرين عالميا إلا بتدفقهما خارج الولايات المتحدة الأمريكية وذلك ما حصل فعلا من خلال :

النفقات العسكرية الضخمة في العديد من مناطق العالم سيما ما عرفته حرب الفيتنام من استنزاف كبير للدولارات، التحولات الخارجية التي تقدمها أمريكا لبعض الأقطار، الاستثمارات الأجنبية التي أدت إلى تدفق مستمر للدولارات خارج الولايات المتحدة الأمريكية.

تسعيرة الدولار بالنسبة للذهب الذي ارتفعت أسعاره في السوق الحرة للذهب في لندن سنة 1960 حيث قفز من 35 إلى 40 دولار للأونصة هذا ما أدى إلى اشتداد التضخم في الولايات المتحدة الأمريكية والتقلبات الشديدة للعرض والطلب على الدولار.²⁰

ومنذ الخمسينات بدأ ميزان المدفوعات الأمريكي يحقق عجزا كبيرا ومستمرًا، الأمر الذي قلص بشدة من احتياطات الذهب في الخزانة الأمريكية، حتى عادل في 1964 مقدار احتياطي الصرف بالدولار في الخارج. أدت هذه الأحداث التي تقبل الدول الأجنبية الدولار بأقل سهولة، إذ أن المحافظة على هذا النظام يتوقف على الثقة بعملة الاحتياط، في حالة فقدان الثقة سيكون هناك تحويل كثيف لعملة الاحتياط إلى ذهب، وبالتالي سيعرض النظام إلى خطر²¹.

في خضم هذه التطورات حصلت فوضى واضطرابات في أسواق الصرف الأجنبي وفي سنة 1971 قام الرئيس الأمريكي بإعلان عدم قابلية تحويل الدولار إلى ذهب وبذلك انهار نظام سعر الصرف الثابت ملغيا معه اتفاقية صندوق النقد الدولي وهذا دون مشورة من إدارة صندوق النقد الدولي ومن أجل معالجة الوضع فرض الرئيس

¹⁹ - مدحت صادق : مرجع سابق، ص 28-3.

²⁰ - جعفري عمار، إشكالية اختيار نظام الصرف الملائم في ظل التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية دراسة حالة نظام سعر الصرف في الجزائر للفترة (1990-2010)، مذكرة مقدمة الاستكمال متطلبات شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012-2013، ص 4.

²¹ بودراع مفيدة، أثر قابلية العملة للتحويل على الاقتصاد الجزائري، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، تخصص فرع نقود ومالية، جامعة الجزائر، (2007-2008)، ص 30.

الأمريكي نيكسون ضريبة مقدارها 10% على الواردات الأمريكية وبدأت الأفطار في تعويم عمالتها مقابل الدولار وهذا وفقا لتفاعل قوى العرض والطلب لكن هذا التعويم ليس تعويما حرا وإنما كانت الحكومات تتدخل من أجل الحفاظ على مستوى يقارب سعر التعادل لعملته.²²

النظام النقدي الدولي المعاصر:

نظم الصرف الثابتة، الوسيطة، العائمة:

لقد تباينت آراء المختصين في الاقتصاد الدولي في تحديد طبيعة النظام النقدي الدولي القائم فقد ذهب بعضهم الى أنه نظام جديد قائم بذاته ليس له عالقة بالأنظمة السابقة بينما يعتبره آخرون أنه حلقة في سلسلة الأنظمة النقدية المتعاقبة وامتداد لما تم تسطيره في مؤتمر بريتون وودز ويستندون في ذلك الى بقاء جل القوانين والإجراءات المتعلقة بصندوق النقد الدولي والبنك العالمي الى غاية الوقت الحالي.²³

في عام 1971 أعلن الرئيس الأمريكي "نيكسون" قرار يتمثل في ارتباط الدولار بالذهب والغاء قابليته للتحويل وتخفيض قيمته الذهبية بالإضافة الى تبني سياسة مالية توسعية. كانت هذه الإجراءات بمثابة المؤثر على نهاية نظام بريتون وودز وقاعدة الصرف بالذهب وبداية نظام نقدي دولي جديد يتسم بانقسامه الى ثلاثة أنظمة سعر رئيسية.²⁴

يعرض الجدول التالي التصنيفات الحديثة لأنظمة سعر الصرف ليأتي بعدها تفصيل لكل نظام:

الجدول رقم (1): تصنيف أنظمة سعر الصرف الحديثة.

نظم صرف ثابتة	نظم صرف وسيطة	نظم صرف عائمة
<ul style="list-style-type: none"> ● الاتحاد النقدي. ● الدولار. ● مجلس العملة. 	<ul style="list-style-type: none"> ● الربط القابل للتعديل. ● الربط الزاحف. ● سلة العملات. ● نطاقات مستهدفة. 	<ul style="list-style-type: none"> ● التعويم الحر. ● التعويم المدار.

Source : Jeffrey A. FRANKEL : Experience of and Lessons from Exchange Rate Regimes in Emerging Economies, National Bureau of

²² جعفري عمار، مرجع سبق ذكره، ص 4.

²³ - نفس المرجع السابق، ص 9.

²⁴ - سي محمد كمال، الاقتصاد النقدي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2017، ص 31-32

Economic Research NBER working paper No.10032, cambridge, octobre 2003.

○ نظم الصرف الثابتة :

في مفهومها الواسع يمكن تعريفها على أنها الأنظمة أين يتم فيها ربط عملة وطنية ما بعملة صعبة أخرى أو سلة عملات صعبة بمعدل صرف ثابت (كالدولار واليورو والين الياباني ...)، إذ يرجع اختيار تلك العملة الصعبة إلى طبيعة العلاقات التجارية بين الدولتين²⁵.

○ نظم الصرف الوسيطة :

أول من اقترح أنظمة صرف تقع ما بين أنظمة الصرف الثابتة وأنظمة الصرف المرنة "ويليامسون" في 1998 و "رينهارت" في 2000، وأطلقا عليها اسم الأنظمة الوسيطة والتي اعتبرت بمثابة أنظمة صرف تعطي فرصاً معتبرة لاقتصاد البلد لمواجهة الصدمات الخارجية والتي تضم عناصر ثابتة وأخرى مرنة العائمة.²⁶

○ نظم الصرف العائمة (المرنة):

إن نظام الصرف المرن يعني ترك سعر العملة يتحدد في السوق وفقاً لقوى العرض والطلب كأى سلعة أخرى، وعليه لا تكون هذه محددة أو معرفة بعملة دولية أو بمقياس دولي كالذهب، وتتراوح أنظمة الصرف المرنة بين سعر الصرف العائم مروراً بسعر الصرف المدار وانتهاءً بسعر الصرف الزاحف وبعكس نظام الصرف الثابت الذي يستوجب توظيف السياسات الاقتصادية المحلية لتلبية متطلبات التوازن الخارجي فإن نظام الصرف المرن يعطي الحرية لصانعي السياسات في اختيار الملائم منها للاقتصاد المحلي²⁷.

²⁵ - شوقي طارق، أثر تغيرات أسعار الصرف على القوائم المالية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم

التسيير، تخصص محاسبة، جامعة الحاج لخضر باتنة، جوان 2009، ص 9.

²⁶ - جعفري عمار، مرجع سبق ذكره، ص 45.

²⁷ - نفس المرجع السابق، ص 43.

تصنيفات أنظمة سعر الصرف الحديثة:

- (1) **اتحادات العملة (الاتحاد النقدي)**: في ظل هذا النظام تستخدم مجموعة من البلدان عملة مشتركة تصدر عن بنك مركزي واحد مثل الاتحاد النقدي الأوروبي الذي يصدر عملة اليورو عن طريق البنك المركزي الأوروبي.²⁸
- (2) **الدولة**: عند انتهاء العمل بنظام بريتون وودز لأسعار الصرف الثابتة منذ حوالي أربعين عاماً، ومع تزايد التكامل في التجارة العالمية وأسواق رأس المال، أدى ذلك إلى ظهور مشكلات جديدة وظهرت معها حلول جديدة لمسألة نظام الصرف الأفضل الذي يعمل على تعزيز أهداف التنمية في كل بلد وأحدث هذه الحلول هي الدولة الكاملة الذي يتخلى البلد المعني بمقتضاها رسمياً عن عملته، ويعتمد عملة أكثر استقراراً لبلد آخر كعملة قانونية له، وهي في الغالب الدولار الأمريكي، أما الدولة غير الرسمية فهي "التداول المشترك للعملة الأجنبية- عادة الدولار واستخدامها كوسيلة للدفع وكمستودع للقيمة، بالتوازي مع العملة الوطنية".²⁹
- (3) **مجالس العملة**: هو نظام نقدي يستند إلى التزام تشريعي صريح بمبادلة العملة المحلية مقابل عملة أجنبية محددة بسعر صرف ثابت مع وجود قيود على سلطة الإصدار وذلك لضمان الوفاء بالتزامها القانوني وهذا ما يؤدي إلى إلغاء الوظائف التقليدية للبنك المركزي كالسيطرة النقدية ودور المقرض الأخير وهو يتميز بخاصيتين اثنتين:
- ✓ الكتلة النقدية المتداولة يجب أن تكون مضمونة بقيمة تفوقها أو تساويها على الأقل من احتياطات الصرف احتياطات العملة التي يتم الربط بها مثل الدولار.
 - ✓ لا يمكن للسلطات النقدية أن تصدر مزيداً من النقود دون أن تزيد مقابلها نسبة احتياطها من عملة الربط.³⁰
- (4) **الربط القابل للتعديل**: وهو ربط العملة المحلية أمام عملة واحدة مع إمكانية التدخل من أجل تعديل قسمة هذه الوحدة ومن أبرز الأمثلة كان هذا النظام هو ارتباط العملات بوحدة معينة من الذهب في نظام بريتون وودز.³¹

²⁸ - جعفري عمار، مرجع سبق ذكره، ص42.

²⁹ - خليفة عزي، سعر صرف الدينار الجزائري بين نظام التثبيت ونظام التعويم المدار وتأثيره على ميزان المدفوعات (1985-2008)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص علوم اقتصادية، فرع مالية وبنوك وتأمينات، جامعة المسيلة، 2011-2012، ص 74-75.

³⁰ - جعفري عمار، مرجع سبق ذكره، ص 42.

- (5) **الربط الزاحف:** يحدد فيه سعر الصرف على القيمة الحالية أو المتوقعة لفارق التضخم أما بالنسبة للقيمة التعادلية للعملة فيمكن أن تتحدد بالنسبة لعملة واحدة أو سلة من العملات، كما تضع السلطات النقدية هامشا أو مجالا لتقلب العملة يمكن أن تتحرك فيه انخفاضاً وارتفاعاً.³²
- (6) **ارتباط سلة من العملات:** يتم تثبيت سعر الصرف المحلي أما وزن معين من العملات الأجنبية ويتم اختيار هذه السلة من العملات على أساس وزن ترجيحي للمعاملات التجارية بين دول الأم ودول صاحبة عملات التثبيت وهذا النوع من الارتباط يعكس حقيقة سعر الصرف الفعال وبالإضافة إلى أسباب هذا الاختيار هناك من الدول من تعتمد في تثبيتها على وحدة حقوق السحب الخاصة.³³
- (7) **نطاقات مستهدفة:** يستخدم هذا النظام من أجل الحد من تقلبات سعر الصرف، حيث تتدخل فيها السلطات عندما يصل سعر الصرف إلى هوامش معلن عنها من قبل، على أي من جانبي سعر التعادل ويمكننا التمييز بين حالتين:
- ✓ الحالة الأولى: يمكن لسعر الصرف أن يتحرك بحرية داخل الهامش قيم ما بعد الفاصلة إلا أنه في حالة ما إذا وصل هذا السعر حداً أعلى أو أدنى من الهامش المعلن تتدخل السلطات فوراً لإرجاعه إلى داخل الهامش المعلن عنها من جديد.
- ✓ الحالة الثانية: يستلزم التدخل من قبل السلطات في حالة الهوامش الداخلية بحيث ال يمكن لسعر الصرف أن يصل إلى طرفي الهامش من جانبي سعر التعادل ومثال ذلك نظام النقد الأوروبي الذي يعمل في ظل هامش يتراوح بين حدي 21% و 15% فإذا اقترب المعدل وواصل للحد فإن البنك المركزي يواجه اختيارات كما 27 هو الحال بالنسبة لنظام الصرف الثابت³⁴.
- (8) **التعويم الحر:** يطلق عليه أيضاً مصطلح "التعويم المستقل أو النظيف" حيث يتحدد سعر الصرف في هذا النظام وفق قوى السوق بالدرجة الأولى، ويكون التدخل الرسمي في سوق النقد الأجنبي على أساس استثنائي وال يحدث بشكل متكرر، وعادة ما يستهدف خفضاً محدوداً في معدل تغير سعر الصرف والحيلولة دون تقلباته المفرطة، وليس تحديد مستوى معيناً له وبالمقابل هناك بعض الدول التي تتبنى التعويم

31 - سي محمد كمال، الاقتصاد النقدي، مرجع سبق ذكره، ص 35.

32 - جعفري عمار، مرجع سبق ذكره، ص 46.

33 - سي محمد كمال، الاقتصاد النقدي، مرجع سبق ذكره، ص 36.

34 - جعفري عمار، مرجع سبق ذكره، ص 46-47.

المستقل وغالبا مالا تتدخل مطلقا في سوق الصرف مثل : نيوزيلاندا، السويد، آيسلاندا، الولايات المتحدة، دول منطقة اليورو³⁵.

(9) **التعويم المدار:** بالإضافة الى قوى السوق من عرض وطلب على التأثير على سعر الصرف تتدخل البنوك المركزية في أسواق الصرف الأجنبي للدفاع عن عملتها، فمثال تدهور العملة يستلزم تدخل البنوك المركزية لشراء عملتها أو العكس صحيح في حالة ارتفاع العملة تتدخل البنوك المركزية لبيع عملتها.³⁶

الدراسات السابقة:

بعد أن تطرقنا في الجزء السابق الى الأدبيات النظرية الى أهم تطورات النظام النقدي الدولي سوف نعرض في هذا الجزء أهم الدراسات السابقة التي اطلعنا عليها والتي لها علاقة مباشرة بموضوع دراستنا:

قامت دراسة مساعدية جمال، غياط شريف، سنة 2010 بالتعرض إلى موضوع سعر الصرف، حيث قمنا بالتعرض للجوانب والعوامل التي من شأنها التأثير في سعر الصرف، وذلك في ظل نظام الصرف.

و قد تم ذلك من خلال تحليل بيئة سوق الصرف الأجنبي و بالتالي التعرض للاطار النظري لآلية تغير سعر الصرف في النظام المذكور سابقا ، و قد تم تدعيم ذلك بدراسة بيانية تظهر و بشكل واضح نوع العلاقة التي تربط هذا الأخير أي سعر الصرف ببقية المتغيرات ، و قد تم التوصل إلى أن ،سعر الصرف يتأثر إيجابيا بكل المعاملات التي من شأنها زيادة الطلب على العملة الأجنبية من طرف المقيمين، ويتأثر سلبا بكل المعاملات التي من شأنها زيادة الطلب على العملة الأجنبية من طرف المقيمين، هذا في حالة ما إذا كان سعر الصرف المقصود متعلق بعملة الأساس، أما في حالة ما إذا كان سعر الصرف يتعلق بعملة التسعير فقد يكون العكس ، بحيث يتأثر إيجابيا سعر الصرف بكل المعاملات التي من شأنها زيادة الطلب على العملة الأجنبية في السوق الأجنبية للعملة من طرف المقيمين، و يتأثر سلبا بكل المعاملات التي من شأنها زيادة الطلب على العملة الوطنية من طرف الأجانب .³⁷

توصلت دراسة لحسن جديدين للفترة الممتدة ما بين 1995-2016 الى أن : يكمن الهدف من دراسة أثر تعويم سعر الصرف على الأداء الاقتصادي الكلي الجزائري في توضيح أهم أسباب الخوف من تعويم العملة و عدم تحرير سعر الصرف ، حيث قمنا بقياس أثر تقلبات أسعار صرف الدينار الجزائري على الأداء الاقتصادي الكلي خاصة

³⁵ - عبد الحميد مرغيت، ادارة سعر الصرف في الجزائر على ضوء التحول نحو نظام الصرف المن، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، تخصص علوم اقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف 1 ، 2017-2018 ، ص 21.

³⁶ - سي محمد كمال، الاقتصاد النقدي، مرجع سبق ذكره، ص 37.

³⁷ - جمال مساعدية، شريف غياط، العوامل المؤثرة في سعر الصرف في ظل نظام التعويم "دراسة بيانية"، العدد2، جامعة الأغواط، الجزائر، مجلة دراسات العدد الاقتصادي 2013، المجلد 10، جوان، 2019، ص 1.

المحددات المالية المتمثلة في أثر الخطأ المبدئي و حساسية الأسعار لتغيرات سعر الصرف، من خلال تقدير العلاقات على المدى الطويل باستعمال طريقة التكامل المتزامن و شعاع الانحدار الذاتي خلال الفترة 2016.1995، و قد توصلت الدراسة الى وجود أثر سلبي و حساسية مرتفعة لتقلبات أسعار الصرف على التضخم و الناتج الداخلي الخام، وهذا يفسر صعوبة التوجه نحو تعويم سعر الصرف و أفضلية نظام الصرف الثابت و الرقابة على أسواق الصرف.³⁸

قامت دراسة كمال سي مُجد خلال الفترة الممتدة ما بين 2005 . 2015 التعريف بنظام الصرف المطبق في الجزائر خلال الفترة الممتدة من جوان 2006 الى نوفمبر 2015 اذ يصرح البنك المركزي على أنه سعر صرف مدار de jure في حين استخلصت هذه الدراسة على أن نظام سعر الصرف الواقعي de facto هو نظام سعر الصرف الجامد خلال الفترة المدروسة.³⁹

قامت دراسة 2016 Eduardo levy-yeyati and Federico sturzenegger حيث اقترح ليفي يياتي وستورزينجر (2001،2003،2005) تبادل تصنيف نظام المعدل على أساس التحليل العنقودي لمجموعة البلدان وفقا للتقلب النسبي لأسعار الصرف والاحتياطات، تحويل التركيز من نهج قانوني إلى نهج واقعي في تجربة تحليل سياسة سعر الصرف. هذه المذكرة توسع التصنيف حتى عام 2014 وكذلك يوسع عينة الدولة، وهذا ما يزيد من عدد تصنيف الملاحظات القطرية للسنة من 3335 الى 5616. بناء على هذا التمديد، توثق المذكرة الحقائق النمطية الرئيسية في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، بما في ذلك سلوك سياسة سعر الصرف حول المالية العالمية للأزمة وانتشار الأنظمة العائمة.⁴⁰

تطرقت دراسة عبد الحميد مرغيت، تاريخ النشر 2015.06.15، ص 501.466: حيث يستعرض هذا المقال بعضا من الجدل الدائر حول اختيار نظام سعر الصرف الأمثل خلال مرحلة الانتقال الاقتصادي في البلدان النامية، حيث تركز النقاش حول المزايا النسبية لكل من مقاربتى "الركيزة الاسمية" و "الاستهداف الحقيقي". فأنصار التيار الأول يؤكدون على أهمية استخدام سعر الصرف كركيزة اسمية (ثبات سعر الصرف) لمكافحة التضخم، في حين أن أنصار التيار الثاني يدعمون أهمية مرونة سعر الصرف (استهداف سعر الصرف الحقيقي)

³⁸ - د. جديدين لحسن، الخوف من تعويم سعر صرف الدينار الجزائري وأثره على الأداء الاقتصادي الكلي، مجلة إضافات اقتصادية، العدد2، جامعة غرداية، الجزائر، سبتمبر 2017، ص148.

³⁹ - سي مُجد كمال، الاقتصاد النقدي، مرجع سبق ذكره، ص37.

⁴⁰ -classifying exchange rate regimes 15 yeares ، Federico sturzenegger، 5 Eduardo levy –yeyati- later,centre of international development at harvart university, CID faculty working paper No.319, june 2016, p01.

كأداة لتعزيز القدرة التنافسية من خلال الانخفاضات الدورية في سعر الصرف الإسمي. وفي هذا السياق يحاول هذا المقال تسليط المزيد من الضوء على هذا الجدل القائم مع التركيز على دراسة حالة الجزائر.⁴¹

تناولت دراسة صالح احمد علي جامع للفترة الممتدة من (2018.1990): أثر سعر الصرف على التجارة الخارجية للفترة من (2018.1990) وهدفت الدراسة على تسليط الضوء على العلاقة النظرية ما بين سعر الصرف والتجارة الخارجية. وتناولت الدراسة عدد من التساؤلات أهمها: هل هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين سعر الصرف والصادرات؟ وهل هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين سعر الصرف والواردات؟ ونبعت أهمية الدراسة من الأثر الذي يتركه سعر الصرف على التجارة الخارجية، وتوضيح آثارها السالبة على أداء مؤشرات الاقتصاد الوطني في ظل انخفاض وتدهور قيمة العملة المحلية خلال فترة الدراسة. اتبعت الدراسة المنهج التاريخي والوصفي والتحليلي للبيانات باستخدام برنامج (e.views).

توصلت الدراسة الى عدد من النتائج أهمها: هناك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين سعر الصرف والصادرات، وعلاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين سعر الصرف والواردات. كما أوصت الدراسة بعدد من التوصيات أهمها: ضرورة تناول سعر الصرف كأداة من أدوات السياسة النقدية خلال هذه الفترة لما له من تأثير واضح على الاقتصاد الكلي.⁴²

قامت دراسة نزالي سامية خلال الفترة الممتدة من 2015.1990 بالتطرق إلى أن الجزائر تعد إحدى الدول التي تحولت من تطبيق نظام صرف ثابت إلى نظام صرف أكثر مرونة، فمند سنة 1990 عرفت عدة تحولات على صعيد السياسة النقدية وسياسة الصرف، وقد كان الصرف المعوم المدار وذلك بعد صدور قانون النقد والقرض 10/90 وأثر على توجهات السياسة النقدية نحو اتخاذ آليات وتدابير قصد تحقيق أكبر فعالية، خاصة بعد التراكم الهائل لاحتياطيات الصرف الأجنبي.⁴³

توصلت دراسة الجيلاني عبد الرحمان علي الى أن المنهج النقدي لمعدل الصرف يكتسب أهمية كبيرة في ظل توجه دول عديدة في الفترة الراهنة نحو أعمال قوى السوق وتحرير التجارة الخارجية وسوق الصرف الأجنبي، يرتكز

⁴¹ - عبد الحميد مرغيت، سياسة سعر الصرف في ظل مسار الانتقال في الاقتصاد الجزائري، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد1، الجزائر، 2015، ص 466-501.

⁴² - صالح أحمد علي جامع، أثر سعر الصرف على التجارة الخارجية، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، العدد2، السودان، ديسمبر2020، ص 118-193.

⁴³ - نزالي سامية، فعالية السياسة النقدية في ظل أنظمة الصرف المختلفة، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، العدد2، جامعة البليدة، الجزائر، جوان2015، ص 218-230.

المنهج النقدي لمعدل الصرف على تحليل ودراسة العلاقة بين الطلب على النقود والعرض منها وتأثير هذه العلاقة على تدفقات السلع والخدمات ورؤوس الأموال من وإلى الخارج ومن ثم على معدل الصرف. ولا شك أن دراسة دور السياسة النقدية في التأثير على معدل الصرف يتطلب دراسة وتحليل المنهج النقدي كمدخل ملائم لتحديد هذا العمل. لا يذكر المنهج النقدي لمعدل الصرف إلا أن الدور الأكبر والأهم في تحديد معدل الصرف يحاط بالمتغيرات النقدية غير أن المتغيرات الحقيقية تمارس تأثيرها على معدل الصرف من خلال القنوات النقدية، والجدير بالذكر أن المنهج النقدي لتحديد معدل الصرف لا يتركز على اتجاه أو آلية واحدة لتحديد معدل الصرف بل تتباين اتجاهات المفكرين الاقتصاديين المؤسسين والمحدثين في المنهج النقدي سواء من الناحية النظرية أو التطبيقية. يعتبر معدل الصرف أحد أهم أدوات السياسة الاقتصادية ليس في ضوء ما يمارسه من تأثير على القطاع الخارجي بل على القطاع الداخلي أيضا وذلك في ظل التأثير المتبادل بين الأسواق المكونة للاقتصاد القومي (سوق السلع والخدمات - سوق النقود - سوق عناصر الإنتاج) وتأثير التبادل بين القطاعين الداخلي والخارجي. إن أهمية المنهج النقدي لتحليل وتفسير تغيرات معدلات الصرف في الفترة الراهنة إضافة عما تشغله قضية معدل الصرف من أهمية سواء لدى السياسة أو المستثمرين أو المؤسسات المالية والنقدية الدولية، وتعود هذه الأهمية إلى أن معدل الصرف ليس مجرد سعر أو نسبة تحدد بمنهج معين بل يلعب معدل الصرف دورا هاما في التأثير على مستوى النشاط الاقتصادي من جوانب عديدة أهمها: الاستثمار، الإنتاج، الاستيراد، وتدفقات رؤوس الأموال.... الخ⁴⁴

دراسة Ahmad Hassan Ahmad & Eric J. Pentecost-2019 التي توصل من خلالها

إلى أن هذه الورقة تعيد النظر في الخوف من الفرضيات العائمة لثماني دول أفريقية من ائخيار نظام بريتون وودز لسعر الصرف الثابت في أوائل السبعينيات وحتى ديسمبر 2017. هذه الفترة الطويلة من التقويم تسمح لنا بتوسيع الدراسات السابقة من خلال فحص الخوف من التعويم. الفرضيات بطريقتين مختلفتين. أولا، ننظر إلى مجموعة من الإحصاءات الوصفية لمقارنة درجة مرونة سعر الصرف في ظل سعر الصرف البديلة القانونية. لم نجد فرقاً أنظم إحصائياً بين تقلبات التبادل بين العوامات والمثبتات المعلنة، ولكننا نجد تقلباً أكبر في الاحتياطي بين العوامات، مما يوحي بالخوف من العائمة. ثانياً، نستخدم نموذج VAR غير الخطي، المقدر لكل بلد، لاختبار العلاقة بين تغييرات سعر الصرف وتغيرات الاحتياطي. تشير النتائج إلى بعض الأدلة على الخوف من التعويم بالنسبة للبلدان التي أعلنت نظاماً معوماً بحكم القانون، حيث تشير الاستجابات الاندفاعية المعتمدة على النظام إلى أن ارتفاع سعر الصرف بسبب صدمات الاحتياطي الإيجابية أكثر انتشاراً في أنظمة الاحتياطي المرتفع، مما

44 - الجليلاني عبد الرحمان علي، أنظمة أسعار الصرف وعلاقتها بالتعويم، مجلة التنظيم والعمل، العدد3(6)، الجزائر، سبتمبر2015، ص5.

يدل على هذا المستوى. من الاحتياطات الأجنبية المتاحة مهمة لسياسات أسعار الصرف. بشكل عام، على الرغم من أن البلدان ذات الأنظمة العائمة بحكم القانون لديها عتبة أقل من تلك التي لديها أنظمة مرتبطة، فإن الاحتياطات تتكيف بأكثر من أسعار الصرف مما يظهر خوفاً من التعويم.⁴⁵

قامت دراسة Eduardo Levy-Yeyati and Federico Sturzenegger (2002)

بالتوصل معظم المؤلفات التجريبية حول أنظمة أسعار الصرف تصنيف صندوق النقد الدولي تستخدم بحكم القانون القائم على النظام الذي أعلنته الحكومات، على الرغم من التناقضات المعترف بها بين السياسات المبلغ عنها والفعالية في كثير من الحالات. ولمعالجة هذه المشكلة، قمنا بإنشاء تصنيف واقعي يستند إلى بيانات حول أسعار الصرف والاحتياطات الدولية من جميع البلدان التي تقدم تقارير من صندوق النقد بديلاً ذا مغزى للعمل الدولي خلال الفترة 1974-2000، والتي نعتقد أنها توفر بديلاً ذا مغزى للعمل التجريبي المستقبلي حول هذا الموضوع. يلقي التصنيف ضوءاً جديداً على عدة حقائق منمنمة ذكرت سابقاً في الأدبيات، على وجه الخصوص، وجدنا أن الأوتاد الفعلية ظلت مستقرة طوال العقد الماضي، على الرغم من أن عدداً متزايداً منهم يجمل من الالتزام الصريح بنظام ثابت، وهي ظاهرة نسميها "الخوف من الربط". "نؤكد فرضية التفرغ ونبين، كما هو متوقع، أنها لا تنطبق على البلدان ذات الوصول المحدود إلى أسواق رأس المال. ونجد أيضاً أن العوامات الصافية مرتبطة بتقلب بسيط نسبياً في سعر الصرف وأن الزيادة الأخيرة في عدد التعويمات بحكم القانون تسير جنباً إلى جنب مع زيادة عدد العوامات القدرة بحكم الامر الواقع (الخوف من التعويم).⁴⁶

دراسة عزي خليفة و غربي لعيد تهدف هذه الورقة إلى دراسة وتحليل شروط تبني نظام الدولار الرسمية الذي يعتبر من أهم ترتيبات أنظمة أسعار الصرف الثابتة، وإسقاطها على خصائص الاقتصاد الجزائري لمعرفة إن كان يمكن تبنيه واعتباره أفضل بديل لنظام التعويم المدار في الجزائر، وخلصت الدراسة إلى أن الجزائر يمكن لها تبني نظام الدولار خصوصاً في ظل وجود احتياطات صرف كبيرة ومستويات تضخم منخفضة، ووجود شريك تجاري رئيسي تتم معه المعاملات التجارية بأكثر من 50% وهو: الاتحاد الأوروبي، وبالتالي اعتماد عملة الأورو لتكون هي العملة الرسمية في الجزائر لن يواجه أي مشاكل. أما في ما يخص الشروط غير المتحققة فإن نظام الدولار سوف يضع ضغطاً تحقيقيها، إذ من واقعياً على تبني سياسات مماثلة على الفور تؤدي إلى شأن إدخال نظام الدولار أن

⁴⁵ - Ahmad hassan ahmad, eric j. pentecost, testing the feat of floating hypothesis : a statistical analysis for eight african countries , open economies review(2020) 31 :407-430, research article , decembre 2019 , P01 .

⁴⁶ - Eduardo Levy-Yeyati, Federico Sturzenegger, **Classifying Exchange Rate Regimes:** Deeds vs. Words, business Schoole, universidad Torcuato Di Tella , january 2002 , p01 .

يساهم في الانفتاح الاقتصادي وذلك من خلال جذب التجارة والاستثمار الأجنبي، وخلق مؤسسات وبنوك قوية وذلك من خلال الانضباط المالي الذي يفرضه هذا النظام من عدم تمويل العجز الحكومي أو المصرفي، كما يفرض الانضباط على الإنفاق الحكومي مما يساهم في تقليص النفقات العامة، الصدمات الخارجية لأسعار النفط أنه سوف يساهم في تنويع وينجب أيضاً الصادرات، وذلك من خلال المصادقية التي سوف يفرضها⁴⁷.

توصلت دراسة محمود مُجد محمود الى أن: يعد فهم سياسة سعر الصرف مسألة جوهرية بغية التعرف على الآلية التي يعمل بها الاقتصاد الكلي، كما أنه من الحيوي للتحليل الاقتصادي الكلي والعمل التجريبي التفريق بين أنظمة الصرف المعلنة وأنظمة الصرف المطبقة فعلاً، الدراسات الصادرة عن صندوق النقد الدولي بأن هناك تباين ما بين حقيقة نظام الصرف (نظام الصرف الذي يطبقه البلد فعلياً) وما بين النظام المعلن شرعياً (النظام المعلن عنه عبر وثائق وكتابات المسؤولين الرسميين للمصرف المركزي)، وتطلق الدراسات على نظام الصرف الواقعي (كونه أساس في تقويم السياسة النقدية) نظام الصرف المحفز للاستقرار شهدت السياسة النقدية في العراق بعد حصول البنك المركزي على الاستقلالية عام 2004 تحولاً كبيراً، ولكن في ظل نظام مالي يفتقر للتطور وارتفاع السيولة المصرفية تكون القنوات المعتادة لانتقال أثر السياسة النقدية غير فاعلة، وبالتالي، فإن الأداة الرئيسية المتاحة للبنك المركزي العراقي هي سعر الصرف، إذ تبني الأخير سعر الصرف مثبتاً إسمياً لسياسته النقدية، مع أن مستويات سعر الصرف مثبتة التدخل عبر السوق المفتوحة (مزادات العملة) في العراق، هي التي تعكس حقيقة نظام الصرف مما يعني ان تبايناً بواقعيته و ليس بإعلانه عبر الوثائق الرسمية ما بين نظام الصرف الواقعي و بين نظام الصرف المعلن، إذ أن ربيعة الاقتصاد العراقي و ضعف مرونة جهازه الإنتاجي، فضال عن التوسع بالإنفاق الحكومي بنيته التشغيلية على حساب الاستثمارية، كل ذلك أسهم في زعزعة الاستقرار السعري، الأمر الذي فرض قيوداً على السلطة النقدية لتثبيت سعر صرف الدينار أمال في تحقيق استقراراً سعرياً⁴⁸.

توصلت دراسة أسعد حمدي ماهر الى أن العملة هي المحرك الرئيسي لعملية التجارة على المستويين الداخلي والخارجي، وسعر الصرف من أساسيات التجارة الخارجية لتسوية المدفوعات الدولية، حيث أن عملية الاستيراد لعملة بلد المنشأ تدفع قيمة البضائع المستوردة من جهة، ومن جهة أخرى نجد أن الأفراد في حالة سفرهم إلى دولة أخرى يحتاجون إلى عملة البلد الذي يسافرون إليه، وفي هذه الحالة يجدون أنفسهم في عملية التبادل، بحيث يؤثر التحول في سعر الصرف على عملية التجارة وبالتالي على النمو الاقتصادي. بناء على ما سبق، تم اختيار عنوان

⁴⁷ - عزي خليفة، غربي العيد، امكانية تطبيق نظام الدولار الرسمية كبديل لنظام التعويم المدار للدينار الجزائري، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير و العلوم التجارية، المجلد 12، العدد 01 (2019)، ص 01.

⁴⁸ - محمود مُجد محمود داغر، حسين عطوان مهوس معارج، سعر صرف الدينار العراقي ما بين النظام الواقعي والنظام المعلن، للمدة (2004-2012)، ص 1-2.

الموضوع الذي يهدف إلى التعرف على الإطار النظري لأسعار الصرف ونماذج النمو الاقتصادي وكذلك قياس تأثير تقلبات أسعار الصرف على النمو الاقتصادي في العراق، من خلال صياغة نموذج معياري للفترة 2015-1995.⁴⁹

دراسة Daneil Stavarek في هذه الورقة، قمنا بتقدير ضغط سوق الصرف (EMP) في أربع دول مرشحة لليورو خلال الفترة 2008-1995. نحن نطبق النهج المعتمد على النموذج وكذلك النهج المستقل عن النموذج لتقدير EMP. نظراً لأنه يتعين على جميع المرشحين لليورو أن يلتزموا بمعياري تقارب استقرار سعر الصرف، فإننا نحلل EMP في سياق ترتيب سعر الصرف ونطور مقياساً مستمراً لنظام سعر الصرف الفعلي. لا تقدم الورقة أي دليل على وجود علاقة جديّة بين الشراكة الأورو-متوسطة ونظام الأمر الواقع. لذلك، لا ينبغي أن يؤدي التحول نحو آلية إدارة المخاطر في المؤسسة الثانية إلى تخفيف الشراكة الأورو-متوسطة على النمو ويشكل تهديداً مسبقاً للوفاء بمعياري استقرار سعر الصرف.⁵⁰

د. تكواشت رانية تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على دور النظام المالي والنقدي الدولي في تعزيز التمويل الدولي بالإضافة إلى الامام بمختلف الجوانب النظرية المتعلقة بكل من النظام الدولي والنقدي الدولي والتمويل الدولي.

توصلت هذه الدراسة إلى أن النظام الدولي والنقدي الدولي يساهم بشكل أساسي في تعزيز التمويل الدولي وذلك من خلال أن النظام المالي الدولي يضع الإطار العالمي للاتفاقيات القانونية والمنظمات والجهات الفاعلة الاقتصادية الرسمية وغير الرسمية التي تسهل مع التدفق الدولي لرؤوس الأموال بغرض الاستثمار والتمويل التجاري، والنظام النقدي الدولي يساعد على إيجاد ترتيبات وإجراءات مؤسسية يتم من خلالها تيسير التدفقات النقدية، وتسهيل المبادلات وتسويتها وتعزز عمليات التمويل الدولي.⁵¹

⁴⁹ – Asaad hamdi maher. **the impact of exchange rates on economic growth in irak for the periode 1995–2015**, journal of university of human developement , january 2019, p17

⁵⁰ – 2 Daniel stavarek ; exchange market pressure and de facto exchange rate regime i, the euro-candidates , romanian journal of economic forecasting ; january 2010 , C32 ;E42 ;F31 ;F36 .

⁵¹ – د. تكواشت رانية، دور النظام المالي والنقدي الدولي في تعزيز التمويل الدولي، مجلة إكوفانين، العدد2، المجلد2، الجزائر، سنة النشر 2020، ص33-48.

خلاصة الفصل:

من خلال متابعة تاريخ تطور النظام النقدي الدولي في فترات مختلفة، يلاحظ أنه ابتداءً بنظام الذهب منذ 1870، الذي بموجبه قامت كل دولة بتحديد قيمة عملتها بمقدار من الذهب، واستمر العمل به حتى عام 1914 حيث اندلاع الحرب العالمية الأولى، وأحلت الحكومات محله نظام السبائك الذهبية رغبة منها في العودة إلى حالة ما قبل الحرب بعد أن خيم على الاقتصاديات الصناعية مشكلة التضخم، فتغيرت الظروف وتناقصت الكمية الكافية من السيولة الدولية في مقابل تكديس مستمر له في الولايات المتحدة الأمريكية، هذه الأخيرة شرعت في عام 1934 قانون احتياطي الذهب، والذي أطلق عليه بنظام الصرف بالذهب، الذي ثبت بموجبه سعر تعادل الدولار على أساس 35 دولار للأوقية من الذهب الخالص، ففي ظل هذا النظام ترتبط عملة بلد ما بالذهب عن طريق ربط عملته بعملة بلد آخر يسير على نظام الذهب. ومع نشوب الحرب العالمية الثانية توقف العمل نهائياً بقاعدة الذهب وفرضت القيود على التجارة الدولية، وشهد الاقتصاد العالمي اضطرابات عنيفة في النظام النقدي ومعدلات منخفضة لحركة التجارة الدولية العالمية، مما دعي ممثلي الدول الرأسمالية للالتقاء في بروتين وودز عام 1944 قبل فترة قصيرة من انتهاء الحرب بهدف إرساء قواعد نظام اقتصادي دولي جديد أكثر عدالة واستقراراً من شأنه أن يعزز التجارة الدولية ويؤدي إلى علاقات نقدية صحيحة، وأطلق عليه نظام سعر الصرف الثابت القابل للتعديل، حيث تحدد قيمة كل عملة إما بمقدار من الذهب أو بعدد من الدولارات الذهبية، ومنذ ذلك الوقت تعززت قاعدة الصرف بالدولار عالمياً وأصبحت العملة الوحيدة المعادلة للذهب والتي تقاس وتسوى بها كافة المعاملات النقدية في السوق الرأسمالي العالمي. فخلال الفترة من 1946 إلى 1949 سجلت الموازين الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية فائضاً منتظماً، وبنهاية الأربعينات كانت الدول الأوروبية في طريقها للانتعاش الاقتصادي، وبدأت فوائض الولايات المتحدة الأمريكية في التناقص المستمر لتتحول عام 1950 إلى عجز، وكان ذلك بمثابة مؤشر لبداية العجز الدائم في ميزان المدفوعات الأمريكي نتيجة زيادة المطلوبات الدولارية الأمريكية في الخارج مقابل تدهور متواصل في المخزون الذهبي الأمريكي، مما خلق أزمة ثقة قابلية تحويل الدولار إلى ذهب خاصة في أوائل السبعينات، مما دفع بالرئيس الأمريكي نيكسون عام 1971 إعلان وقف تحويل الدولار إلى ذهب، فعومت الأقطار الصناعية عملاتها، فانهار بذلك نظام بروتين وودز القائم على أساس سعر الصرف الثابت القابل للتعديل وانهار به نظام النقد الدولي وتوالت الأزمات المالية بعدئذ.

وفي مارس 1979 قام الاتحاد الأوروبي بوضع النظام النقدي الأوروبي كخطوة لتحقيق التكامل النقدي بين كافة الدول الأوروبية أعضاء الاتحاد، وتم خلق وحدة نقدية أوروبية جديدة "ايكو"، وتم إنشاء صندوق التعاون النقدي الأوروبي لمساعدة الدول الأعضاء في حالة اختلال موازين مدفوعاتها في المدى القصير والمتوسط، ووفقاً لمعاهدة

ماستريخت في ديسمبر 1991 وافقت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي على انجاز الوحدة النقدية الأوروبية "الأورو" وبنك مركزي أوروبي. ولا شك أن انطلاقة الأورو في 01 جانفي 1999 والاهتمام الذي لاقاه في الأوساط المالية والاقتصادية، ورغم الأزمات التي يتعرض إليها سيخلق وضعاً جديداً في التوازنات النقدية العالمية وينهي هيمنة الدولار، وهذا النظام النقدي العالمي الجديد سيكون له أثره على النظام الاقتصادي العالمي.

الفصل الثاني : الإطار التطبيقي

تمهيد:

يحظى موضوع اختيار نظام الصرف الملائم لأي اقتصاد باهتمام متزايد من قبل العديد من الاقتصاديين وصانعي السياسات الاقتصادية خصوصا في ظل التغيرات التي يعيشها النظام النقدي الدولي، ونظام الصرف الملائم هو ذلك النظام الذي يضمن للبلد مستوى منخفض من التضخم ويساهم في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية بأقل التكاليف التي تظهر على مستوى أداء الاقتصاد الكلي كالنمو الاقتصادي والتوظيف، المبادلات والمعاملات التجارية، ميزان المدفوعات ... والجزائر كغيرها من الدول النامية زاد اهتمامها بنظام صرف الدينار الجزائري مباشرة بعد أزمة سنة 1986 انطلاقا من إحداث انزلاقات تدريجية للدينار ثم تلتها تخفيضات سرية وعلنية للعملة الوطنية وصولا إلى تبني نظام التعويم المدار في بداية جانفي 1996 ومن أجل اقتراح نظام صرف ملائم لحالة الجزائر وضعنا مجموعة من المعايير التي تستند إلى الخصائص الهيكلية للاقتصاد الجزائري لكن قبل ذلك من الأحسن أن نتتبع مسار تطور سياسة الصرف في الجزائر وهل ساهمت برامج التعديل الهيكلي في إصلاح نظام صرف الدينار الجزائري.

ونظرا للاختلاف الملاحظ بين ما تصرح به البلدان كنظام للصرف فيها، وما تمارسه فعليا على أرض الواقع فقد أظهرت الأدبيات الاقتصادية تصنيفين لأنظمة الصرف هما: التصنيف بحكم القانون (De jure) المرتكز على تصريحات البلدان الأعضاء في صندوق النقد الدولي، والتصنيف بحكم الواقع (De facto) القائم على الممارسات الفعلية لنفس تلك البلدان، والذي شرع الصندوق في تبنيه ابتداء من عام 1999 بالاستناد إلى تقييم موظفيه وبناء على المعلومات المتاحة . ولقد وضح صندوق النقد الدولي أن سعر الصرف في ظل نظام سعر الصرف المعوم المدار يتحدد من خلال البنك المركزي أو الحكومة، بينما يتحدد سعر الصرف في ظل نظام الصرف المعوم الحر من خلال السوق ومنه ظهر تصنيف أنظمة الصرف الفعلية (LYS) .

مسار تطور سياسة سعر الصرف في الجزائر 1964-2015

عرف نظام سعر صرف الدينار الجزائري تطورات هامة منذ الاستقلال وإلى اليوم وذلك انطلاقاً من نظام الربط بالفرنك بعد الاستقلال إلى نظام الربط بسلة من العملات بداية من 1973 وصولاً إلى نظام التسيير الحركي للدينار في نهاية 1987 ، ثم تطبيق نظام جلسات التثبيت بداية من أكتوبر 1994 ليتم بعدها إنشاء سوق للصرف بين البنوك إيدانا بانتهاج نظام الصرف العائم المدار، تجري كل هذه الإجراءات في ظل نظام الرقابة على الصرف مع السعي نحو قابلية تحويل الدينار في مجال المعاملات الجارية ، وسنحاول توضيح ما سبق بشيء من التفصيل فيما يلي:

مراحل تطور نظام الصرف في الجزائر:

1 : سياسة سعر الصرف الثابت 1964-1974:

تميزت فترة نظام الصرف الثابت في الجزائر بثبات القيمة الخارجية للدينار، وقد شهدت مرحلتين بارزتين هما: الربط إلى عملة واحدة هي الفرنك الفرنسي، ثم التحول بعد ذلك إلى الربط مقابل سلة من العملات

1-1 مرحلة ربط الدينار بعملة واحدة أو الربط إلى الفرنك الفرنسي (10 أبريل 1964 - 21 جافني 1974):

بعد استقلال الجزائر عام 1962، لم يكن للبلاد عملتها الوطنية بعد فقد بقيت تستخدم "الفرنك الجزائري" الذي كان يتداول في عهد الاحتلال الفرنسي، ثم أنشأت بنكها المركزي في 13 ديسمبر 1962. وبتاريخ 26 سبتمبر 1963 انضمت إلى صندوق النقد الدولي لتصبح أحد البلدان الأعضاء فيه، حيث التزمت بجعل عملتها قابلة للتحويل بكل حرية داخل منطقة الفرنك الفرنسي. وبتاريخ 10 أفريل 1964 تم إنشاء الوحدة النقدية الوطنية "الدينار الجزائري" الذي عوض "الفرنك الجزائري" بمقتضى القانون رقم 111/46.¹⁰³

¹⁰³ - عبد الحميد مرغيت، مرجع سبق ذكره، ص 144-145.

ونظرا لكون تنظيم المسائل النقدية الدولية في تلك الفترة قد كان لا يزال يخضع لأحكام اتفاقات نظام "بريتون وودز" لأسعار الصرف الثابتة*، فقد قامت الجزائر بتحديد قيمة الدينار بما يعادل 180 ميليغرام من الذهب الصافي، أما سعر صرفه فقد حدد بالتعادل مقابل الفرنك الفرنسي (1 دج = 1 فرنك فرنسي)، كما قامت السلطات بإعلان الدينار عملة غير قابلة للتحويل . بالمقابل فإن هذا الربط على أساس متعادل بين الدينار الجزائري والفرنك الفرنسي لم يمنع السلطات الجزائرية من المحافظة على بعض الاستقلالية في ادارة سعر صرفها¹⁰⁴.

¹⁰⁴-عبد الحميد مرغيت، مرجع سبق ذكره، ص 145.

2: تطور تسعيرة الدينار الجزائري مقابل الفرنك الفرنسي للفترة 1964-1974

74	73	72	71	70	69	68	67	66	65	1964	
0.871	0.871	0.921	0.887	0.889	0.884	1.0	1.0	1.0	1.0	1.0	التسعيرة دج/FF
87.1	87.1	92.1	88.9	88.7	88.4	100	100	100	100	100	التطور المتوي =1964 100

المصدر: بنك الجزائر

وبعد هجومات المضاربة التي تعرض لها بنك فرنسا عقب أحداث سنة 1968 عمدت السلطات النقدية الفرنسية إلى تخفيض قيمة الفرنك الفرنسي بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي حيث انتقل سعر التكافؤ الرسمي للفرنك الفرنسي من 4.9370 فرنك لكل دولار أمريكي إلى 5.5544 فرنك فرنسي لكل دولار أمريكي في 1969 .

وبما أن الجزائر شرعت في هذه الفترة في تطبيق المخطط الثلاثي الأول (1967-1969) الذي تطلب استقرار سعر الصرف فإن الدينار الجزائري لم يتبع انخفاض الفرنك الفرنسي رغم استمرار العالقة الثابتة بين الدينار والفرنك الفرنسي حيث كان الدينار الجزائري الواحد يساوي 1.25 فرنكا فرنسيا بين أوت 1969 وديسمبر 1973.¹ ومع انهيار نظام بريتون وودز انجر عنه سحب الذهب من التداول في السوق العالمية شرعت معظم الدول في تعويم عملاتها وأصبح من الضروري على الجزائر أن تعيد النظر في سياسة سعر صرفها، وهو ما قامت به فعال بداية من سنة 1973.

¹ - جعفري عمار، مرجع سبق ذكره، ص 99.

1-2 مرحلة الربط الى سلة العملات (1974-1986) :

نتيجة الفوضى التي شهدتها النظام النقدي الدولي بعد انهيار نظام بروتين وودزو تعميم نظام تعويم العملات، لجأت الجزائر الى ربط الدينار "بسلة موزونة من العملات" تتكون من 14 عملة، حيث تعطي لكل عملة وزنا محدد داخل السلة، و تعتمد في تحديدها على نسبة الواردات في علاقتها مع الشركاء التجاريين الرئيسيين الى اجمالي التجارة الدولية، و يقوم البنك المركزي بمراجعتها دوريا، حيث تهدف هذه السياسة الى الحفاظ على استقرار سعر الصرف الحقيقي، فارتفاع قيمة عملة معينة داخل السلة يعني انخفاض العملات الأخرى بالنسبة لتلك العملة و العكس، و يتم حساب سعر صرف الدينار بالنسبة الى العملات المسعرة من طرف البنك المركزي، و ذلك باتباع الخطوات التالية:¹

✚ حساب التغيرات النسبية للعملات المكونة لسلة الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي.

✚ حساب المتوسط المرجح بالتغيرات النسبية للعملات التي تتكون منها سلة الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي.

✚ حساب سعر الصرف اليومي للدولار الأمريكي بالنسبة للدينار الجزائري .

✚ يتم بعد هذه العملية حساب أسعار صرف الدينار الجزائري بالنسبة للعملات الأخرى المسعرة من طرف البنك المركزي وتحسب بطريقة أسعار الصرف المتقاطعة.²

2-مرحلة سياسة الصرف الإيجابية (1988-1994) : أدت الأزمة البترولية سنة 1986 إلى دخول

الاقتصاد الجزائري في أزمة حادة حيث تعرض إلى ما يعرف بالعجز التوأم أي تزامن العجز في الموازنة العامة وميزان المدفوعات مما أدخل الاقتصاد الوطني في ركود استدعى على الجزائر إدخال إصلاحات جذرية على الاقتصاد الوطني بشكل عام وسياسة الصرف بشكل خاص حيث تمثلت إصلاحات سعر الصرف في الإجراءات التالية:

1-2 الانزلاق التدريجي : هو إجراء يستهدف خفض قيمة الدينار الجزائري بطريقة تدريجية ومراقبة تم العمل به

طيلة الفترة الممتدة من نهاية 1987 إلى بداية 1991، ونتج هذا الانزلاق بسبب ضعف احتياطات الصرف المتاحة من جهة، ومن جهة أخرى نتيجة لزيادة ثقل خدمة الدين الذي بلغ مستوى معتبرا رغم العمل على الحد

¹ -نعمان سعدي، البعد الدولي للنظام النقدي الدولي برعاية صندوق النقد الدولي، الطبعة الأولى، الجزائر، دار بلقيس، 2011، ص 237.

² -جعفري عمار، مرجع سبق ذكره، ص 100.

من اللجوء إلى القروض قصيرة الأجل والتي حالت دون تحقيق البرامج المسطرة من طرف الحكومات المتعاقبة، وكان الهدف من عملية التخفيض تحقيق ما يلي¹:

- ✓ جعل الصادرات الجزائرية أكثر تنافسية في السوق العالمية وتصحيح اختلال التوازن النقدي الداخلي.
- ✓ تقريب سعر الصرف الرسمي من سعر الصرف الموازي .
- ✓ جعل الدينار قابلا للتحويل بالنسبة للإيرادات المتأتية من الصادرات غير المحروقات والمواد المعدنية .
- ✓ رفع الدعم على المنتجات المحلية وترك أسعارها تتحدد حسب تفاعل قوى العرض والطلب في السوق.
- ✓ الحصول على مساعدات مالية جراء تطبيق الشروط الواردة في اتفاقية الاستعداد الائتماني².

الجدول (3): سعر صرف الدينار مقابل الدولار خلال فترة الانزلاق التدريجي

التعليق	سعر صرف الدينار مقابل واحد دولار	تاريخ عملية الانزلاق
بداية عملية الانزلاق التدريجي	6.636	ديسمبر 1988
	8.112	ديسمبر 1989
مواصلة عملة الانزلاق سيرا مع تطبيق الإصلاحات الهيكلية	9.3	سبتمبر 1990
	9.5	أكتوبر 1990
	10.1	نوفمبر 1990
	13.581	جانفي 1991
استمرار الانزلاق بهدف استقرار الدينار وتحرير التجارة الخارجية	16.33	فيفري 1991
	17.142	مارس 1991
استقرار عند المستوى لمدة 6 أشهر، تخفيض الدينار بمقدار 22 % بموجب اتفاق FMI واستمرار التخفيض الى غاية 1994.	22.64	كتوبر 1991

المصدر: الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية علوم التسيير، جامعة بسكرة، 2014-2015، ص 170-179.

¹ -الهادي خالدي، المرأة الكاشفة لصندوق النقد الدولي، الجزائر، دار هومة، 1996، ص 199.

² -نعمان سعدي، مرجع سبق ذكره، ص 239.

يعتبر هذا الانخفاض الذي عرفه الدينار الجزائري لم يكن على المستوى الرسمي فقط بل كان بشكل أكبر في السوق الموازية و التي لا يمكن تجاهلها لحجم التداول الكبير فيها للعملة الأجنبية، فبعد أن كان سعر الصرف الموازي مساوي تماما لسعر الصرف الرسمي بداية السبعينات، أصبح بداية من سنة 1988 يفوقه بعدة أضعاف، و قد يعود ذلك الى بداية انعدام ثقة المتعاملين المحليين في أداء الاقتصاد الوطني أو تخوفهم من المستقبل في ظل تبني الجزائر منهج اقتصادي جديد كليا، و الجدول التالي يوضح الفرق في سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الفرنك الفرنسي في السوقين الرسمية و الموازية:

الجدول (4): سعر صرف الدينار مقابل الفرنك الفرنسي في السوقين في فترة الانزلاق التدريجي.

1991	1990	1989	1988	
3.75	1.8	1.5	1.2	سعر الصرف الرسمي
7.0	6.8	6.0	5.0	سعر الصرف الموازي

المصدر: أطروحة دكتوراه، دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، 2010، ص 143.

2-2 التخفيض الصريح:

في نهاية سبتمبر 1991 وبعد استقرار الدينار لمدة ستة أشهر موالية قامت السلطات النقدية ممثلة في مجلس النقد والقرض باتخاذ قرار يقضي بتخفيض الدينار بنسبة 22 % مقابل الدولار الأمريكي وذلك بموجب الاتفاق الثاني المبرم مع صندوق النقد الدولي في جوان 1991 والذي يهدف إلى تحقيق ما يلي¹ :

- محاولة تقريب سعر الصرف الرسمي من سعر الصرف الموازي .
- جعل الصادرات الجزائرية أكثر تنافسية في السوق العالمية.
- العمل على جعل الدينار قابلا للتحويل.
- رفع الدعم عن المنتجات المحلية وترك أسعارها تتحدد حسب قوى العرض والطلب.
- الحصول على مساعدات مالية من جراء تطبيق الشروط الواردة في اتفاقية الاستعداد الائتماني .

وبقي الدينار على هذه القيمة 22.5 دينار مقابل دولار أمريكي واحد إلى أن تم إبرام اتفاق آخر مع صندوق النقد الدولي بتاريخ أفريل 1994 والذي انجر عنه تخفيض الدينار ب: 17.40 % ليصل بذلك إلى 36 دينار للدولار الأمريكي الواحد وأقره مجلس النقد والقرض بتاريخ 10/04/1994.

¹ - نعمان سعدي، مرجع سابق، ص 240.

وتمثل هذه العملية مرحلة انتقالية وتجريبية لتطبيق نظام الصرف العائم تمرينا للبنوك التجارية وبنك الجزائر، ومهلة لإعداد القوانين والإجراءات لمواجهة متطلبات سوق الصرف¹.

الجدول (5): سعر صرف الدينار مقابل الدولار خلال الفترة 1992-1994.

السنة	1992	1993	1994
سعر الصرف	21.83	23.34	35.05

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي، متوفر على: [Http:// data.worldbank.org/country/algeria ?view:](http://data.worldbank.org/country/algeria?view:)

3- سياسة التحرير الجزئي للدينار الجزائري (1994-2015):

سعت الجزائر ابتداءً من سنة 1994 الى اضعاف مرونة أكبر في تحديد قيمة الدينار الجزائري حيث سعت الى ازالة القيود المتعلقة بالصرف وأصبح لعرض الدينار والطلب عليه أثر كبير في تحديد قيمته، وهذا من خلال قيام بنك الجزائر بتثبيت سعر صرف الدينار أسبوعياً من خلال ما يدعى بجلسات التثبيت التي تقوم بتحديد صرف الدينار مقابل العملات الصعبة بدون اغفال حجم عرض الدينار والطلب عليه. ان هذه العملية التي تم من خلالها تحديد سعر الصرف الأسبوعي لم يشارك فيها الا البنك المركزي والمؤسسات المصرفية في غياب بعض الفاعلين وذلك لعدم وجود سوق صرف يراعي جميع المتدخلين والمتغيرات الاقتصادية الأخرى، الشيء الذي تثبت أن سعر صرف الدينار لا يزال مدار رغم محاولة تحريره التي جاءت في إطار سياسة التعديل الهيكلي التي سعى العطاء القيمة الحقيقية للدينار وفق قوى السوق، والتي قد تكون وفقت الى حد بعيد في اضعاف بعض الديناميكية، والجدول التالي يوضح بدقة أسعار الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة: 1994-2002:²

الجدول (6): سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي خلال 1994-2002

السنة	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
سعر الصرف	35.05	47.66	54.74	57.70	58.73	66.57	57.25	77.21	79.68

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي <http://data.worldbank.org/country/algeria?view:>

¹ - جعفري عمار، مرجع سابق، ص 102.

² - مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الشهيد حمي لخضر، الوادي، الجزائر، العدد 11، ديسمبر 2016، ص 126.

سنة 2002 شهد الدينار الجزائري شبه تذبذبات بسيطة في سعر صرفه مقابل الدولار الأمريكي ما ميز الفترة الممتدة من 2002-2011 حيث لاحظنا تحسن في سعر صرفه ابتداء من سنة 2004 أين أصبح الدولار يساوي 06.72 دينار بعد أن كان سنة 2003 يساوي 39.7 دينار أي بتحسن في سعر صرف الدينار قدره 5 دنانير تقريبا و تواصل التحسن الى غاية سنة 2008 حيث سجل الدينار أحسن مستوى له مقابل الدولار في هذه الفترة بسعر صرف قدره 58.64، ليعود و يسجل الدينار انخفاضات كبيرة متتالية ابتداء من سنة 2009 دون العودة الى المعدلات السابقة و التي كان مردها لسياسة الحكومة الرامية الى الحد من الاستيراد الذي تفاقم في سنوات البرامج التنموية الممتدة بين سنتي 2001-2014، و قد جاءت هذه السياسة في اطار حماية الاقتصاد الوطني من التبعية المطلقة للخارج خاصة بعد بداية ظهور بوادر أزمة في الموارد المالية التي قد تمس الجزائر جراء تراجع معدلات النمو العالمي و الذي يفضي الى انخفاض أسعار البترول التي تعتبر جبايته هي المورد الشبه الوحيد للميزانية العامة للدولة، و الجدول التالي يبين تقلبات سعر الصرف الدينار الجزائري ما بين 2003-2015:¹

الجدول (7): سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي خلال 2003-2015

السنة	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
سعر الصرف	77.39	72.06	73.27	72.64	69.29	64.58	72.64	74.38	72.63
السنة	2012	2013	2014	2015					
سعر الصرف	77.53	79.36	80.57	100.69					

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي <http://data.worldbank.org/country/algeria?view>

أنظمة الصرف الفعلية والمعلنة:

بغية التعرف على الآلية التي يعمل بها الاقتصاد الكلي من أجل فهم سياسة سعر الصرف وللتفريق بين أنظمة الصرف المعلنة وأنظمة الصرف المطبقة، أثبتت الدراسات الصادرة عن صندوق النقد الدولي بأن هنالك تباين ما بين حقيقة نظام الصرف De Facto regime (نظام الصرف الذي يطبقه البلد فعليا) وما بين النظام المعلن شرعيا De jure (النظام المعلن عنه عبر وثائق المصرف المركزي)، وسوف نتطرق فيما يلي إلى :

¹ -مجلة رؤى اقتصادية، مرجع سابق، ص 126-127.

1- تصنيف أنظمة الصرف الفعلية وفق (LYS) :

اقترح الكاتبان levy-yeyati & sturzenegger تصنيفاً لنظم أسعار الصرف، والذي يعكس نظم أسعار الصرف بحكم الواقع بدلاً من نظم الصرف المعلنة عبر الوثائق الرسمية، ويستند الكاتبان إلى مجموعة بيانات عن أسعار الصرف والاحتياطات الدولية لعينة مكونة من 183 بلد، حيث تقوم جميع هذا البلدان بتقديم تقارير بصورة منتظمة إلى صندوق النقد الدولي FMI و خلال المدة 1974-2000.¹

حيث يعتبر الباحثان من أنصار أدبيات "الخوف من التعويم" حيث يعتقدان أن مؤيدي نظم تثبيت سعر الصرف على استعداد لبيع أو شراء العملة الأجنبية حسب سعر الصرف المعلن ومن ثم ستصبح احتياطياتهم الدولية شديدة الثقل بينما تستقر أسعار صرف عمالتهم. وبالمقابل يحجم المنادون الحقيقيون بالتعويم عن التدخل في سوق الصرف، وبذلك تظل احتياطياتهم الدولية مستقرة حتى ولو تحرك سعر الصرف.²

إذ يتم التعرف على نظام الصرف الفعلي في تصنيف LYS من خلال سلوك ثلاثة متغيرات:

- التغيرات في سعر الصرف الاسمي.
- الثقل في تغيرات سعر الصرف الاسمي.
- التقلبات في الاحتياطات الدولية.

بالتالي وحسب هذا المنهج فإن سلوك هذه المتغيرات الثلاثة مجتمعة يكفي لتحديد نظام الصرف الذي يتبعه أي بلد بحكم الواقع.

- فيما يخص التغيرات في سعر الصرف الاسمي يتم التوصل إليها بواسطة احتساب متوسط القيمة المطلقة للتغيرات الشهرية في سعر الصرف الاسمي، أما التقلبات في تغيرات سعر الصرف الاسمي فهو عبارة عن الانحراف المعياري للنسبة المئوية للتغيرات في سعر الصرف الاسمي.³
- وأخيراً، التقلبات في الاحتياطات، وكما هو معروف فهي صعبة القياس، وبالتالي فإن قياسها يتطلب اهتمام خاص، وللاقتراب قدر الامكان من ثقل الاحتياطات الدولية والذي يعكس بدوره مستوى التدخل في سوق الصرف الأجنبي من جانب السلطات النقدية، فإن ذلك يتحقق على خطوتين¹:

¹- محمود محمد محمود داغر، حسين عطوان مهوس معارج، مرجع سبق ذكره، ص 6.

²- عبد الحميد مرغيث، مرجع سابق، ص 3.

³- الانحراف المعياري: هو أحد أهم مقاييس التشتت، يحدد مدى تباعد أو تقارب بيانات العينة عن وسطها الحسابي.

■ الخطوة الأولى: تحديد صافي الاحتياطيات Net reserves على النحو الآتي:

- RT : صافي الاحتياطيات.
- Foreign assets : الأصول الأجنبية.
- Foreigns liabilities : الخصوم الأجنبية.
- Gov. Deposits : الودائع الحكومية لدى البنك المركزي.
- Et : سعر الصرف الأجنبي.

الخطوة الثانية: حساب التغير الشهري في الاحتياطيات الدولية لمعرفة مدى التدخل الشهري من قبل السلطة النقدية في سوق الصرف الأجنبي وذلك باستخدام الصيغة التالية:

$$r_t = \frac{R_t - R_{t-1}}{\frac{\text{Monetarybase}_{t-1}}{E_{t-1}}}$$

الجدول (8): تصنيف أنظمة الصرف وفق Levy-Yeyati And Sturzenegger:

Exchange rate régime de facto	σ_E	$\Delta\sigma_E$	r_t
Inconclusive ⁶⁰	Low	Low	Low
Floating Echange Rate	High	High	Low
Managed Exchange Rate	High	High	High
Crawling Peg	High	Low	High
Fixed Exchange Rate	Low	Low	High

Source: Levy-Yeyati, E., and Sturzenegger, F. (2005), classifying exchange rate regimes: Deeds vs. **Words European economic review**, 49, p 1611.

¹- Levy-Yeyati, E., Sturzenegger, F. (2005), **Classifying exchange rate regimes** : Deeds vs. Words European economic review, 1604-1608.

- يعرض الجدول التالي الحدود المركزية العليا و الدنيا لمجموعة متغيرات التصنيف الثلاث لكل من نظام الصرف المعوم Rate Exchange Floating ، نظام الصرف المعوم المدار Managed Exchange ، نظام الصرف الثابت الزاحف Crawling peg ، نظام الصرف الثابت Fixed Exchange ، و المقارنة تتم على أساس القيمة المركزية¹ Centroid.

الجدول (9): حدود متغيرات تصنيف Levy-yeyati and sturzenegger:

اسم نظام الصرف	التغيرات في سعر الصرف الاسمي σ_E			التقلب في تغيرات سعر الصرف الاسمي $\Delta\sigma_E$			التقلبات في الاحتياطات الدولية r_t		
	Min	Centroid	Max	Min	Centroid	Max	Min	Centroid	Max
Float	0.72	1.18	2.73	0.36	0.96	1.73	0.25	3.19	6.46
Managed	0.16	0.95	1.77	0.33	0.86	1.58	5.38	7.86	10.63
Crawling	0.02	0.53	1.05	0.24	0.50	1.44	0.35	4.29	7.53
Fixed	0.00	0.00	0.63	0.00	0.00	0.66	5.65	7.51	11.02

Source: Levy-Yeyati, E., and sturzenegger, F., (2005),

Classifying exchange rate regimes: Deeds vs. Words European economic review, p1615.

تتألف العينة من 115 ملاحظة تسجيل شهرية لسعر الصرف الجزائري والأصول الأجنبية والخصوم الأجنبية وودائع حكومية عن الفترة 2020/2012. يتم جمع المتغيرات من إصدارات مختلفة من صندوق النقد الدولي للإحصاءات المالية ومؤشرات التنمية العالمية.

يظهر الجدول (09): تقلب تصنيف سعر الصرف حيث أن الانحراف المعياري والتدخل الحكومي في السوق الخارجية عالي، يتراوح ما بين (0.72، 2.73). يمكننا استنتاج أن التعويم الحر لسعر الصرف على العكس من ذلك نظام ثابت على أساس منخفض التغيير بالنسبة، للانحراف المعياري لسعر الصرف (00.0 الى 06.0) في المرحلة الأولى أظهر تدخلا عاليا في الاحتياطي للدفاع عن سعر صرفها (متوسط ما بين 6.5 الى 61.7) و مع ذلك أشار نظام الصرف الزاحف الى نتائج مختلطة، و ارتفاع تقلبات أسعار الصرف، مما أدى الى التدخل في

¹-يشير Inconclusive: الى عدم إمكانية التعرف(الحاسم)بوضوح على نظام الصرف المطبق من خلال سلوك واتجاه المتغيرات المستعملة.

السوق الاحتياطية من جهة، و من جهة أخرى يتم الإشارة الى انحراف معياري منخفض، و في الأخير يتطلب سعر الصرف المدار المعتمد ثلاثة مستويات عالية لتقلب سعر الصرف، و الانحراف المعياري و تقلبات التدخل في الاحتياطي الدولي.

الجدول (10): حدود متغيرات التصنيف

Régime	Exchange rate volatility			Standard deviation			Intervention volatility in		
	Min	Centroid	max	Min	Centroid	max	Min	Centroid	max
float	0.72	1.18	2.73	0.36	0.96	1.37	0.25	3.19	6.46
managed	0.16	0.95	1.77	0.33	0.86	1.58	5.38	7.86	10.63
crawling	0.02	0.53	1.05	0.24	0.5	1.44	0.35	4.29	7.53
fixed	0.00	0.00	0.63	0.00	0.00	0.66	5.65	7.51	11.02

المصدر : بنك الجزائر

نلاحظ أن سعر الصرف الجزائري أظهر القليل من التقلب (أقل من 0.02) والانحراف المعياري للقانون (أقل من 0.02)، بالإضافة الى ذلك ال تزال أدوات السياسة مرتفعة ب (5.85%)، وأنه يمكننا تحديد نظام سعر الصرف على أنه نظام فعلي ثابت، حيث صنفه صندوق النقد الدولي وأعلنه بنك الجزائر كتعويم مدار، هذه النتيجة تأسست على معايير النظام الثابت، يمكنه تفسير كيف تساعد إيرادات النقد الأجنبي من التسيير التقني للصادرات الجزائرية العامة والانفاق الذي يلي تقليص عجز الميزانية العامة.

تحليل تطور سعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة (2000-2015):

إن أسعار صرف الدينار مقارنة بالعملات الصعبة الرئيسية تتحدد بطريقة مرنة على مستوى السوق البينية(سوق ما بين البنوك) للصراف على أساس ظروف العرض والطلب وفقا للقواعد الدولية المعمول بها في هذا المجال، ولكن من زاوية عرض العملات الصعبة على مستوى السوق البينية للصراف فإن بنك الجزائر يبقى المصدر الأساسي للعملات الصعبة المعروضة في هذه السوق أين تحدد أسعار الصرف المطبقة على العمليات المبرمة وفقا لميكانيزمات السوق وعليه، فإن القيمة الخارجية للدينار ثل في تتم سعر الصرف المحدد على مستوى السوق البينية للصراف أين يتدخل تسعة عشر مصرفا في الساحة إلى جانب بنك الجزائر.

وذلك من خلال الجدول الذي يقوم بتحليل تطور سعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة (2000-2015):

الجدول (11): تطور سعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة (2000-2015)
(سعر صرف متوسط الفترة)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
سعر صرف الدينار مقابل الدولار	75.31	77.26	79.68	77.37	72.06	73.36	72.64	66.82
سعر صرف الدينار مقابل الأورو	69.43	69.2	75.34	87.47	89.64	91.30	91.24	94.99
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
سعر صرف الدينار مقابل الدولار	71.18	72.64	74.4	72.85	77.55	79.38	80.56	93.24
سعر صرف الدينار مقابل الأورو	95.86	101.29	99.19	102.61	102.16	105.43	106.30	105

المصدر: النشرات الثلاثية لبنك الجزائر:

النشرة رقم 01: سبتمبر 2007، <http://www.bank-of->

algeria.dz/pdf/rapport_ba_07/rapport_07.pdf، ص 15.

النشرة رقم 13: ماي 2011، <http://www.bank-of->

algeria.dz/pdf/rapport_ba_11/rapport_11.pdf، ص 20.

النشرة رقم 30: جوان 2015، <http://www.bank-of->

algeria.dz/pdf/rapport_ba_15/rapport15.pdf، ص 20.

1- في الفترة الممتدة من 2000-2002 استمرت قيمة الدينار الجزائري بالانخفاض بمعدلات مستقرة تماشيا مع تراجع قيمة الدولار مقابل الأورو، ويرجع السبب الرئيسي في ذلك إلى أحداث 11 سبتمبر 2001 (انحيار برجي التجارة العالمي)، حيث انخفضت قيمة الدينار مقابل الدولار الواحد من 75.31 دج سنة 2000 إلى 79.68 دج سنة 2002، أما قيمة الدينار مقابل الأورو فانخفضت من 69.43 دج سنة 2000 إلى 75.34 دج سنة 2002.

- 2- في الفترة الممتدة من 2003-2004 شهدت أسعار البترول تحسنا كبيرا، فانتقلت من 54.6 دولار للبرميل سنة 2003 إلى 67.3 دولار للبرميل سنة 2004، هذا أدى إلى زيادة حجم الصادرات البترولية الجزائرية وبتالي ارتفع قيمة الدينار مقابل الدولار من 77.37 دج سنة 2003 إلى 72.06 دج سنة 2004.
- 3- استمرت قيمة الدينار مقابل الدولار في الارتفاع في الفترة الممتدة من 2005 إلى غاية 2007 بسبب ارتفاع الصادرات البترولية، أما قيمة الدينار مقابل الأورو فانخفضت لتصل إلى 94.99 دج سنة 2007 مقابل 91.3 دج سنة 2005.
- 4- في سنة 2008 أثرت الأزمة المالية التي شهدها العالم على الدينار الجزائري حيث شهدت فيها أسواق النفط تقلبات حادة فقفزت أسعار النفط الخام من 150 دولار للبرميل سنة 2008 لتصل 40 دولار للبرميل بحلول سنة 2009 وكبقي عمالات العالم انخفضت قيمة الدينار مقابل الدولار من 66.82 دج سنة 2007 إلى 74.4 دج سنة 2010.
- 5- أدى تحسن قيمة الدولار الأمريكي مقابل الأورو إلى تراجع قيمة العملات التي تتبع نظم تعويم مدار مقابل الدولار مثل ما حدث للجزائر سنة 2009 و2010 على التوالي للحفاظ على ثبات أسعار صادراتها ووارداتها.
- 6- وفي الفترة 2010-2015 يمكن ملاحظة تدهور قيمة الدينار الجزائري مقابل الدولار والأورو بسبب الركود في قطاع المحروقات الذي كانت من أسبابه أزمة منطقة اليورو .

خلاصة الفصل:

إن المتتبع لمسار تطور سياسة الصرف في الجزائر يلاحظ أن هناك تحولا تدريجيا في هذه السياسة والتي كانت ترافق دائما التحول الإيديولوجي للدولة الجزائرية، فمنذ الاستقلال كان ربط الدينار الجزائري بالفرنك الفرنسي الذي يدعم استقرار سعر الصرف الخيار الملائم لنظام المخططات الذي اعتمده الجزائر آنذاك ثم يلي بعد ذلك الربط بسلة من العملات وهو النظام الذي يأخذ الشريك التجاري بعين الاعتبار، وفي اية الثمانينات وبداية مرحلة توجه الجزائر نحو اقتصاد السوق كان لابد من إعادة النظر في سياسة الصرف والتي عرفت هي الأخرى توجهها آخر نحو سياسة التعويم وذلك ابتداء من إحداث انزلاقات وتخفيضات مست العملة الوطنية كمرحلة أولية لتقريب الدينار الجزائري إلى مستواه الحقيقي التوازي .

وقد أخذت سياسة الصرف حيزا هاما ضمن برامج التعديل الهيكلي التي كانت تهدف إلى تحرير تدريجي للدينار الجزائري وقد استطاعت السلطات النقدية بذلك تقريب الدينار الجزائري من قيمته الحقيقية و تقليص الفارق الموجود بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف الحقيقي، وحاولنا من خلال المبحث الثالث من هذا الفصل بناء مجموعة من المعايير لاختيار نظام الصرف الملائم لحالة الجزائر انطلاقا من معيار الصدمات وهيكل الإنتاج والصادرات وكذلك معيار الشركاء التجاريين ودرجة الانفتاح على العالم الخارجي إضافة لمعيار التضخم حيث أن أغلبها كان يرمي إلى ضرورة تبني نظام التعويم المدار بالنسبة للجزائر .

وبعد تشخيص واقع نظام الصرف المتبنى حاليا تبين لنا من خلال العديد من المؤشرات الاقتصادية أن نظام الصرف في الجزائر يعاني من ظاهرة الخوف من التعويم التي تتجلى في التدخلات غير المبررة للسلطات النقدية في سوق الصرف، وهذه التدخلات يصبح نظام الصرف أقرب للتثبيت منه للتعويم.

الخاتمة العامة

إن مسألة اختيار نظام الصرف الملائم لازالت تثير جدلا واسعا بين الاقتصاديين الذين اهتموا بالموضوع، من خلال دراستنا لاختبار ظاهرة الخوف من التعويم لسعر الصرف في الجزائر، في ظل تطور النظام النقدي الدولي من القديم الى المعاصر، حيث مست هذه التطورات نظام الصرف الجزائري و منه اتضح لنا ان الدولة الجزائرية اتبعت نظام صرف ثابت بعد الاستقلال حيث كانت العملة مرتبطة بعملة الفرنك الفرنسي، حيث عرفت بعد ذلك نوعا من الاستقلالية، عند ارتباطها بسلة من العملات، كما قامت الجزائر باتباع سياسة تخفيض العملة التي قلص من تدهورها سنة 1994، وأخيرا مرورا بالتحريم الجزئي للدينار الى غاية 2015، حيث تم تثبيت سعر صرف الدينار جزئيا من قبل البنك المركزي، و بعدها أصبح سعر الصرف ثابت مقابل الدولار الأمريكي الى يومنا هذا. عبر الوثائق الرسمية للبنك :

-تعتبر الجزائر من الدول التي تدعي التعويم المدار لسعر صرف الدينار، بدل الدينار الجزائري يعاني من ظاهرة الخوف من التعويم. وهذا واضح من خلال النتائج التي تم التحصل عليها في دراستنا.

-سلكت السلطات النقدية الجزائرية مسلك التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية باتخاذ العديد من الإصلاحات التي تهدف في مجملها إلى إضفاء مرونة أكبر في تحديد سعر صرف الدينار الجزائري .يمكننا قبول صحة هذه الفرضية إلى حد بعيد فالخطوات والإصلاحات التدريجية التي مست نظام الصرف الجزائري قصد إعطائه قدرا كبيرا من المرونة لدليل على استجابة الدينار الجزائري لظاهرة التفرغ التي تعرفها أنظمة الصرف الدولية ومن هذا المنطلق استطاعت السلطات النقدية أن تقرب الدينار الجزائري من قيمته الحقيقية وتقليص الفارق الموجود بين سعر الصرف الرسمي والموازي وهذا بفضل التوجه السليم لمختلف الإصلاحات التي استطاعت أن تمنح الوقت اللازم للمتغيرات الاقتصادية الكلية والجزئية أن تتكيف بشكل جيد مع هذا التوجه بأقل التكاليف الممكنة.

قائمة المراجع

اللغة العربية :

الكتب :

- 1-عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات النقود و البنوك(الأساسات و المستحدثات)، الدار الجامعية، السكندرية، 2009.
- 2-سي محمد كمال، المالية الدولية و الأزمات المالية، دار الحامد للنشر و التوزيع، الجزء الأول، 2017.
- 3-سي محمد كمال، الاقتصاد النقدي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2017.
- 4-نعمان سعيدي، البعد الدولي للنظام النقدي الدولي برعاية صندوق النقد الدولي، الطبعة الأولى، الجزائر، دار بلقيس، 2011.
- 5-المهادي خالدي، المرأة الكاشفة لصندوق النقد الدولي، الجزائر، دار هومة، 1996 .

الأطروحات:

- 1-ودان بو عبد هللا، آليات المؤسسات النقدية في التوقي و مواجهة الأزمات المالية الدولية -دراسة حالة الأزمات المالية العالمية-، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية تخصص تحليل اقتصادي أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2014-2015.
- 2- جعفري عمار، اشكالية اختيار نظام الصرف الملائم في ظل التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية دراسة حالة نظام سعر الصرف في الجزائر للفترة (2010-1990)، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012-2013.
- 3-بودراع مفيدة، أثر قابلية العملة للتحويل على الاقتصاد الجزائري، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، قسم علوم التسيير، تخصص فرع نقود و مالية، جامعة الجزائر، 2007-2008.
- 4-شوقي طارق، أثر تغيرات أسعار الصرف على القوائم المالية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، تخصص محاسبة، جامعة الحاج لخضر باتنة، جوان 2009 .

5- خليفة عزي، سعر صرف الدينار الجزائري بين نظام الثبيت و نظام التعويم المدار و تأثيره على ميزان المدفوعات (1985-2008)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، تخصص علوم اقتصادية، فرع مالية و بنوك و تأمينات، جامعة المسيلة، 2011-2012.

6- عبد الحميد مرغيت، ادارة سعر الصرف في الجزائر على ضوء التحول نحو نظام الصرف المرن، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، تخصص علوم اقتصادية، جامعة فرحات . 2017-2018 ، 1 سطييف عباس

المقالات :

1- جمال مساعدي، شريف غياط، العوامل المؤثرة في سعر الصرف، في ظل نظام التعويم، مجلة دراسات العدد الاقتصادي 2013، المجلد 10، العدد 02، جوان 2019.

2- عزي خليفة، غربي العيد، امكانية تطبيق نظام الدولار الرسمية كبديل لنظام التعويم المدار للدينار الجزائري، مجلة العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية، المجلد 12، العدد 01 2019.

3- محمود مُجَّد محمود داغر، حسين عطوان مهوس معارج، سعر صرف الدينار العراقي ما بين النظام الواقعي و النظام المعلن للمدة (2004-2012).

المجلات:

1- مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الشهيد حمى لخضر، الوادي، الجزائر، العدد 11، ديسمبر 2016 .

اللغة الإنجليزية:

المقالات:

1 -Jeffrey A. FRANKEL : Experience of and Lessons from Exchange Rate Regimes in Emerging Economies, National Bureau of Economic Research NBER working paper No.10032, cambridge, octobre 2003 .

2-SI MOHAMMED and LARBAOUI, fear of floating, algeria's exchange rate regiune, journal of economic and financial rsearch, JEL : E4 ;E6 received date : dec 2015, accepted paper : dec 2015 .

3-GHUILLEMO A. CALVO and CARMEN M. RENHART, fear of floating, national bureau of economic research, NBER working paper No. 7993, november 2000, JEL No. F31, F33, F41.

4-Eduardo levy –yeyati, federico sturzenegger, classifying exchange rate regimes 15 yeares later , centre of international developement at harvart university, CID faculty working paper No.319, june 2016.

5-Asaad hamdi maher, the impact of exchange rates on economic growth in irak for the periode 1995–2015, journal of university of human developement , january 2019 .

6-Darine ghanem, fixed exchane rate regimes and price stability: evidence from mena countries, working paper 10–16, LAMETA, university of montpellier, novembre2010.

7-S.K.A rizvi, bushra naqvi, nawazish mirza, christian bords, fear of floating in assia and the credibility of true floaters , rsearch in international business and finance2017,42

8-Ahmad hassan ahmad, eric j. pentecost, testing the feat of floating hypothesis : a statistical analysis for eight african countries , open economies review(2020) 31 :407-430, research article , decembre 2019.

9-Eduardo Levy-Yeyati, Federico Sturzenegger, Classifying Exchange Rate Regimes : Deeds vs. Words, business Schoole, universidad Torcuato Di Tella , january 2002 .

10-Eduardo levy-yeyati and federico sturzenegger , to float or to fix : evidence on the impact of exchange rate regimes on growth, the american economic review, vol. 93, No. 4, sep 2003 ; pp1173-1193 .

11-Daniel stavarek ; exchange market pressure and de facto exchange rate regime i, the euro-candidates , romanian journal of economic forecasting ; january 2010 , C32 ;E42 ;F31 ;F36 .

12-Levy-Yeyati, E., Sturnzenegger, F. (2005), Classifying exchange rate regimes : Deeds vs. Words European economic review, 1604-1608.

<http://data.worldbank.org/countri/algeria?view>

الملخص:

أظهرت هذه الدراسة مفهوم لسياسة سعر الصرف المطبق في الجزائر خلال الفترة من مارس 2012 إلى سبتمبر 2021، حيث أظهرت هذه الدراسة الفرق بين نظام الصرف المعلن De jure ونظام سعر الصرف الواقعي De facto، و لقد استخلصنا من ذلك أن هذا الأخير هو نظام سعر الصرف الجامد لهذه الفترة المدروسة.

وبما أن الجزائر تشهد تحولات عميقة جراء الانتقال من الاقتصاد الموجه إلى الاقتصاد الحر عليها أن تعيد النظر في سياسة سعر الصرف واختيار نظام الصرف الأمثل الذي يلائم هذه المرحلة مع الأخذ بعين الاعتبار الخصائص الهيكلية للاقتصاد الجزائري وبالاعتماد على المعايير سابقة الذكر .

وبعد دراستنا لحالة الجزائر من خلال هذه المذكرة يبدو أن نظام الصرف المدار هو النظام الملائم للاقتصاد الجزائري في الفترة الراهنة مع التدرج في عملية تحرير الدينار الجزائري.

الكلمات المفتاحية: سعر الصرف الجزائري، نظام الصرف المعلن، نظام الصرف الواقعي، نظام الصرف المرن، نظام الصرف الوسيط.

Abstract:

This study showed the concept of the exchange rate policy applied in Algeria during the period from March 2012 to September 2020, as this study showed the difference between the declared exchange system de jure and the de facto exchange rate system, and we deduced from this that the latter is the exchange rate system. Rigid for this studied period.

Since Algeria is witnessing profound changes due to the transition from a command economy to a free economy, Algeria should have reconsider exchange rate policy and the choice of exchange system that is the best fits for this stage, taking into account the structural characteristics of the Algerian economy and relying on the above-mentioned criteria.

After our study of the case of Algeria through this note appears that, the drainage system is the appropriate system orbit of the Algerian economy in the current period with the gradual liberalization of the Algerian dinar.

Keywords:

Algerian exchange rate, de facto exchange rate, de jure exchange rate, fixed exchange rate system, a flexible exchange system.